الباب الرابع: المجتمع الريفي المحلي[١]

الفصل الأول: تعريف المجتمع الريفي المحلي

لا يوجد هناك في الواقع مفهوم واحد للمجتمع المحلي يتفق عليه العلماء الاجتماعيون وإن كان هناك بطبيعة الحال تشابه فيما بين العديد من هذه التعاريف. وتنطوي معظم التعاريف العلمية للمجتمع المحلي على سمتين رئيسيين، الأولى تختص بالحدود الفيزيقية أو الجغرافية والتي تجعل من المجتمع المحلي وحدة منفصلة ذات كيان مستقل، والثانية تختص بالتجانس الاجتماعي والثقافي والتوافق والتعاون والسلوك الجمعي والعلاقات المتداخلة. وتتباين هذه التعاريف فيما بينها من خلال التركيز المعنوي على إحدى تلك السمتين السابقتين.

وقد قام هيلاري Hillery (١٩٥٥: ١١١-١٢٣) بتجميع أربعة وتسعين تعريفا للمجتمع المحلي وحاول أن يتوصل إلى أوجه التوافق بين هذه التعاريف. وإذا حاولنا عرض بعض هذه التعاريف على حساب تركيزها على المفهوم الجغرافي أو المفهوم الاجتماعي نجد بارك و بيرجيس Park and Burgess (١٩٢١: ١٦١) من بين الذين يركزون بصورة شديدة على المفهوم الجغرافي للمجتمع المحلي حيث يقولان أن هذا المصطلح يشير إلى المجتمعات والجماعات الاجتماعية إذا تم النظر إليها من خلال التوزيع الجغرافي للأفراد والمؤسسات التي تتكون منها. ويترتب على ذلك أن يكون كل مجتمع محلي مجتمعا ولكنه ليس من الضروري أن يكون كل مجتمع مجتمعا محليا.

ومن بين الذين يركزون بدرجات متساوية على كلا السمتين السابقتين كل من هيرونيماس Hieronymus (١٩١٧: ٦٠) و شتاينر Steiner (١٩٣٠: ٢٠) و ديفيس Davis (١٩٤٩: ٣١٢، ٣١٥)، و هولي Hawley (١٩٥٠: ٢٥٧-

[١] استخلص هذا المبحث من كتاب جامع، محمد نبيل ، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠، الباب الرابع.

٢٥٨)، و إليوت و ماريل Elliott and Merrill (١٩٦١: ٤٧٥) و ويرث Wirth (١٩٣٨)، إذ يقول الأول أن "المجتمع المحلي يتكون من جماعة أو جمع من الناس يعيشون معا في تقارب فيزيقي في منطقة تتسم بدرجة من التكاثف والتلاصق حيث يعملون معا من أجل المهام الرئيسية للحياة." ويقول شتاينر أن "المجتمع المحلي جماعات من الناس يعيشون معا في منطقة متلاصقة بحيث يفرض عليها موقعها الجغرافي ظهور تنظيم اجتماعي بشكل أو آخر لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والحماية المتبادلة." أما ديفيس فيقول أن "المجتمع المحلي هو أصغر جماعة جغرافية تستطيع أن تنطوي على جميع مظاهر الحياة الإنسانية، إذ أنه جماعة محلية كبيرة بالقدر الذي يكفي انطواءَها على جميع المؤسسات والمراكز الاجتماعية والرغبات والأهداف الإنسانية التي تلزم لتكوين مجتمع إنساني." ويقول إليوت و ميريل أن "المجتمع المحلي ينطوي على جانبين مرتبطين أحدهما جغرافي والآخر سيكولوجي حيث يعتبر من الناحية الأولى توزيعا أو تجمعا أوتلاصقا للناس والمؤسسات، ومن الناحية الثانية يمكن النظر إليه من خلال العناصر النفسية التي تجعله وحدة أو كيانا حيا. وعلى ذلك فالمجتمع المحلي هو مركب اجتماعي معقد بكيان فيزيقي وتوافق سيكولوجي اجتماعي." وأما ويرث، الأخير من هذه المجموعة من العلماء الاجتماعيين، فيقترح أن المجتمع المحلي يتكون من العناصر التالية: "قاعدة جغرافية، توزيع مكاني للأفراد والمؤسسات والأنشطة، حياة جماعية متقاربة على أساس من القرابة والتداخل العضوي، وأخيرا حياة مشتركة تعتمد على الرغبات المتبادلة والمتكاملة."

وهناك مجموعة أخيرة من العلماء الاجتماعيين تركز في تحديدها لمعنى المجتمع المحلي على التوافق بين الناس والانتماء المجتمعي وأسلوب الحياة المشترك والرغبات والقيم المشتركة والجهود المتضافرة. وتنطوي هذه المجموعة على كل من ماكيفير MacIver (١٩٢٨ :٢٢-٢٣) وستروب Stroup (١٩٥٢: ٩) و بلاكويل Blackwell (١٩٥٤: ٥٧-٦٤) و وارنر و هانتWarner and Hunt (١٩٤١: ١٦)، ومورجان Morgan (١٩٤٢: ٢٠) و بوستون Poston

(١٩٥٣: ١٥-١٦) و جرين Green (١٩٥٤: ٢٨)، و برونار و هالينبيك Brunner and Hollenbeck (١٩٥٥: ١٥٩، ١٦٣) وآريتربيرج Arensberg (١٩٥٤: ١١٠) و هولينجشيد Hollingshead (١٩٤٨: ١٣٦-١٥٧). ويعني ماكيفر بالمجتمع المحلي"أية نطاق أو منطقة من الحياة المشتركة قرية كانت أم مدينة، إقليما كان أم قطرا، أو حتى نطاقا أكبر من ذلك، حيث يمكن أن يطلق على هذا النطاق مجتمعا محليا إذا كان مميزا عن غيره، كما لابد لتلك الحياة المشتركة أن تتسم بسمات خاصة تجعل لحدود هذه المنطقة معنى معينا، إذ أنه حينما يعيش الناس معا يكتسبون سمات مشتركة بما فيها من آداب وتقاليد ومنوالات للحديث وإلى غير ذلك من علامات هي في الواقع عواقب للحياة المشتركة." ويقول ستروب أن "المجتمع المحلي يمكن أن يوصف بصورة عامة على أنه يتكون من عدد كبير نسبيا من الأشخاص الذين يتسمون بوعيهم وإحساسهم بأنهم مترابطون معتمدون على منطقة مشتركة يمتلكون استقلالا سياسيا محدودا ويسعون إلي تحقيق إشباعاتهم الرئيسية من خلال بنيان اجتماعي معقد متغير." وينظر بلاكويل إلى المجتمع المحلي على أنه "مركز لقائمة من المؤسسات الرئيسية المتداخلة والتي من خلال عملها تمكن معظم الناس أن يحققوا حاجاتهم ويكتمل لديهم نوع من الإحساس الجماعي بما يترتب على ذلك من القدرة على العمل الجماعي ككيان متحد." أما وارنر و لانت فقد عرفا المجتمع المحلي في دراستهما ليانكي سيتي الشهيرة بأنه "جمع من الناس يتسمون بتنظيم مشترك ورغبات مشتركة يعيشون في مكان واحد تحت قوانين وتشريعات ومنظمات واحدة." ويرى مورجان أن المجتمع المحلي هو "متحد من الأفراد والأسر يخططون ويعملون عملا جماعيا كوحدة منظمة لتحقيق حاجاتهم المشتركة." أما بوستون فيعتقد أن مصطلح المجتمع المحلي يستعمل للدلالة على "منطقة جوارية قد يتواجد بها مهام وروابط جماعية مشتركة كما وقد يوجد بها مجموعة متباينة من الرغبات والخدمات المتبادلة وحيث يتعارف الناس بعضهم ببعض في الوقت الذي يمتلكون فيه قدرا من التحكم في مصيرهم الجمعي."

وبالطبع يمكن لهذه الظروف أن تتواجد في المجتمع المحلي الصغير كما يمكن لها أن تتواجد أيضا في منطقة جوارية محلية في إحدى المدن الكبيرة.

وأما العلماء الاجتماعيون الباقون ممن سبق ذكرهم في هذه المجموعة الأخيرة فيهتمون بصورة خاصة بالتركيز على ديناميات التفاعل الاجتماعي والعلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات والمناطق المختلفة، فيرى هولنجشيد أن أعضاء الجماعات المختلفة ينغمسون في علاقات تبادلية انتظامية، وهذه العلاقات هي التي تكون البنيان الاجتماعي للمجتمع المحلي. كما يشير إلى أن الأفراد المنتمين إلى طبقات اجتماعية متباينة ينغمسون في أنماط متباينة من العلاقات الاجتماعية. ويشير جرين إلى أن ديناميات المجتمع المحلي تتواجد في الحياة الاجتماعية ومتحداتها حيث ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه شبكة من الجماعات المترابطة والمتداخلة. أما برونر و هالينبيك فيقولان أن المجتمع المحلي هو "مجموعة من الناس يقطنون منطقة محددة يتحدون ويتفاعلون داخلها، ويصبحون من خلال هذا التفاعل على وعي بوحدتهم المحلية، كما يقيمون الوسائل التي تمكنهم من العمل بقدرات جماعية ويتشاركون في تعديلهم لبيئتهم الطبيعية والتأقلم عليها.

وتعبر ديناميات الحياة في المجتمع المحلي عن نفسها من خلال الرغبات والحاجات المحددة والوسائل التي أقيمت من أجل تحقيقها." وأخيرا يجسد كونراد آريتربيرج هذا الاتجاه في حديثه عن أسلوب دراسة المجتمع المحلي حين يقول أن الأسلوب المجتمعي المحلي هو دراسة مشكلة معينة في طبيعة أو ارتباطات أو ديناميات السلوك الاجتماعي والاتجاهات ومقارنتها بالسلوك والاتجاهات المحيطة بتلك الخاصة بالأفراد المكونين لحياة مجتمع محلي معين. وبذلك يصبح هذا الأسلوب أسلوبا مقارنيا ينقل التفاعل الاجتماعي من النطاق المحلي إلى النطاق الوطني حيث يصبح جانبا من جوانب التفاعل الاجتماعي للمجتمع الأكبر.

أما الزلاقي، متأثرا ببنائه العلمي كعالم للاقتصاد الزراعي، فقد عرف المجتمع الريفي كمورد بشري فقط في البنيان الاقتصادي الريفي حيث عرف المجتمع الريفي المحلي كما يلي:

> المجتمع الريفي هو الجزء من المجتمع الذي يشمل القدر من الموارد الإنسانية التي يضمها البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي حيث يجرى تمثيل رواية الحياة الإنسانية الريفية على مسرح الموارد الأرضية الريفية بما فيها غير الزراعية. فالممثلون في هذه الحالة هم سكان البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي بوصفهم منتجين ومستمتعين في آن واحد (الزلاقي، مرجع سبق ذكره: ٢).

أما هلول (١٩٨٨: ١٧-٢١) فقد عرض بعض التعاريف الخاصة بالمجتمع الريفي المحلي من أولاها تعريف هيرونيماس R. E. Hieronymus الذي يرى أن المجتمع المحلي جماعة أو صحبة من الناس يعيشون قريبين نسبيا من بعضهم في شكل تجمع بمنطقة متلاصقة وأصبحوا يتعاملون مع بعضهم فيما يتعلق بالاهتمامات الرئيسية للحياة." وكذلك عرض تعريف ساندرسون Sanderson الذي يقول أن "المجتمع المحلي هو جماعة من الناس في منطقة محلية وأن الأرض التي يشغلوها إن هي إلا الأساس الطبيعي للمجتمع المحلي. أما قرب أو بعد الناس عن بعضهم فإن ذلك يتوقف على الخواص الجغرافية للمنطقة التي يعيشون فيها، فقد يصل قطر المجتمع المحلي حيث يقيم الناس في أماكن متناثرة إلى ٢٥ أو حتى ٥٠ ميلا، ومع ذلك يعتبر مجتمعا محليا حقيقيا، وأن الناس يتعاملون مع بعضهم البعض فيما يتعلق بتحقيق اهتماماتهم المشتركة وزيادة هذا التعامل الاختياري هي مقياس لدرجة الوعي بالمجتمع المحلي خاصة حيث يتم هذا التعامل من خلال المنظمات والمؤسسات التي تخدم منطقة محلية ذات معالم واضحة نسبيا للسكان المقيمين بها. وعادة ما تتركز المنظمات والمحال التجارية التي تخدم المجتمع المحلي في قرية والتي تكون بمثابة مركز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والاهتمامات المشتركة للمجتمع المحلي." وذكر هلول تعاريف أخرى خاصة بـــ لوري

نلسون Lowry Nelson، وإنسمينجر Ensminger وعبد المنعم شوقي وصلاح العبد وهي جميعا لا تختلف في جوهرها عما سبق ذكره.

وعموما فمهما تباينت التعاريف السابقة أم تشابهت فلابد لأي مجتمع محلي معين أن يوفر لسكانه كلا من المقتضيات التالية:

١. الأمن على الحياة وعلى الممتلكات وذلك من خلال نظام حكم فعال (المؤسسة السياسية).
٢. الإشباع الاقتصادي وذلك لحاجات الغذاء والكساء والإيواء والارتواء والدواء، وذلك من خلال مقتصد معين صيدي كان أم رعوي، أم زراعي، أم زراعي صناعي، أم صناعي، أم تجاري، أم أي خليط من ذلك (المؤسسة الاقتصادية).
٣. الرعاية الصحية وذلك من خلال المنظمات والهيئات الصحية الجماهيرية (المؤسسة الصحية).
٤. الاستغلال البناء لأوقات الفراغ من خلال الهيئات الترفيهية والثقافية.
٥. اعتناق المعايير والقيم الأخلاقية وذلك من خلال نظام أخلاقي يعتنقه المجتمع ويدعمه (المؤسسة الدينية).
٦. التنمية الثقافية وتلك من خلال المؤسسات التعليمية والتثقيفية (المؤسسة التعليمية).
٧. أساليب التعبير الحر التي تستطيع من خلالها جميع عناصر المجتمع التعبير عن رأيها سواء كان ذلك من خلال منظمات معينة أو وسائل إعلامية معينة (مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الإعلامية).
٨. الممارسة الروحية والتشجيع الديني وذلك من خلال المؤسسات والهيئات الدينية في المجتمع المحلي (المؤسسة الدينية).

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نقدم تعريفا للمجتمع الريفي المحلي بأنه مجموعة من السكان الريفيين تمكنوا من العيش معا لفترة طويلة ويشتركون مع بعضهم في وحدة ثقافية في الإيمان بقيم عامة ورغبات مشتركة وينغمسون في علاقات اجتماعية نشطة تتجسد في نظم ومنظمات ومؤسسات اجتماعية مستقرة

وديناميكية في منطقة محددة جغرافيا واجتماعيا وذلك لمدة طويلة تجعل من أنفسهم وحدة اجتماعية محددة في نظرهم ونظر الآخرين تتميز بالترابط والصلابة الاجتماعية وبالانتماء العاطفي والوجداني والثقافي وتحقق لهم إشباعا فريدا لحاجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني: البنيان الإيكولوجي للمجتمع الريفي وأنماط الاستيطان الريفي

بنيان المجتمع الريفي: هناك نماذج كثيرة تم من خلالها وصف وتحليل المجتمع الريفي، وهي متشابهة إلى حد كبير. من هذه النماذج النظر إلى المجتمع الريفي على أنه له بنيانان فرعيان متكاملان أحدهما مادي والأخر معنوي. البنيان المادي عبارة عن شكل ملحوظ معين كالبناء المعماري، يتكون من أنماط الإقامة، والموارد الطبيعية، والموارد المادية التي هي من صنع البشر، والموارد البشرية المتمثلة في السكان الريفيين أنفسهم. أما الجانب المعنوي فهو الجانب الاجتماعي المتمثل في التنظيم الاجتماعي الريفي بما فيه من مؤسسات اجتماعية ومنظمات اجتماعية وثقافة وقيم اجتماعية ونظام تدرجي طبقي اجتماعي وقيادة ريفية ونظم للثواب والعقاب ومواجهة للانحراف الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

وسنتناول في هذا الفصل بعضا من هذه الجوانب المادية مع ذكر مثال للتدخل التنموي لعلماء الاجتماع الريفي فيها، أما الجانب المعنوي فسيتم تناوله في الفصل التالي وبقية هذا المؤلف.

أنماط الإقامة أو الاستيطان الريفي: تنقسم أنماط الاستيطان الريفي عامة إلى نوعين رئيسين: مجموعة الاستيطان المجمع، ومجموعة الاستيطان المبعثر. وبين هذين النوعين الرئيسين نجد خلائط مختلفة من هذين النوعين في جميع أنحاء العالم. وهناك نقاط أساسية لابد من اعتبارها عند النظر إلى أي من هذه الأنماط الاستيطانية تتمثل فيما يلي:

١. يتواجد النوعان الرئيسان المجمع والمبعثر في الجزء المسكون من العالم بصورة متداخلة وليس بصورة منفصلة بالضرورة، وذلك منذ بدء الخليقة حتى الآن.

٢. لا زالت النظرية التي يدعيها بعض الاجتماعيين الريفيين والتي تنص على تحول الاستيطان القروي المجمع إلى الاستيطان المزرعي المتناثر غير مقبولة،

ولا زالت موضع التحدي والشك. ذلك لأن جمهرة العلماء الاجتماعيين الريفيين لا يعتقدون أن أيا من النمط الاستيطاني المجمع أو المبعثر هو صورة أصلية تتحول من حال إلى حال.

٣. تتعدد بل وتتعقد العوامل المسئولة عن تحديد البيئة السكنية والنمط الاستيطاني.

وعلى سبيل المثال فقد عدد الاجتماعيون الريفيون[٢] الأنماط الاستيطانية الريفية التالية:

١. **المزارع المتناثرة:** فيها يعيش المزارع وسط مزرعتة، ويتباعد نسبيا عن جيرانه.

٢. **القرى:** وهو النمط السائد في مصر وكثير من دول العالم.

٣. **القرى الخطية:** تتواجد المساكن حول طريق أو مجرى مائي أو طريق مواصلات، وتلتصق المزارع بالطرق مكونة شريطا أيضا من الأراضي الزراعية. وهو أيضا منتشر في جميع أنحاء العالم.

٤. **القرية المستديرة أو الأنماط الاستيطانية الدائرية:** تتواجد المنازل في دائرة تحيط بمنطقة مركزية خدمية، حيث يتواجد المترل وحديقته في رأس مثلث حول المنطقة المركزية. وبذلك تتواجد المنازل بجوار بعضها كما هو الحال في بعض القرى الإسرائيلية حيث تندر الأراضي المروية.

٥. **الاستيطان حول تقاطع الطرق وحول المراكز السوقية** Cross-roads and market center settlements: وهى منتشرة في مناطق كثيرة من العالم وتعتمد على عوامل اقتصادية تتعلق بالمكان وعرض وتوزيع السلع، حيث

[2]See, for example, J. B. Chitambar. *Introductory Rural Sociology*, Second edition. New Delhi: New Age International Publishers, 1997, pp. 126-127.

تقوم هذه المراكز بتوفير السلع والخدمات، ولذلك فهي مسكونة في معظمها بالتجار وأصحاب الخدمات المختلفة.

٦. **العزب** Hamlets: وهى قرى صغيرة تبعد عن القرى الكبيرة نسبيا أو على حواف القرى الكبيرة.

٧. **أنماط أخرى:** وهى تجمعات سكنية تتواجد لأغراض محددة مثل الكنائس أو المعابد أو المشاهد السياحية.

هذا وقد ناقش الدكتور مهندس فاروق حيدر (١٩٩٤: ١٣٣-١٤٣) ما أسماه "نظريات تخطيط القرية" حيث لخص أبعاد تخطيط القرية بتقسيم نظريات تجمعاتها إلى ثلاثة أنواع هي:

١. تجمعات متفرقة Scattered settlements theory.
٢. تجمعات متجمعة Gathered settlements theory.
٣. نظرية التجمعات نصف المتجمعة Semi-gathered settlements theory.

مدخل تعريفي لنظم الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي كمثال للتدخل التنموي لعلم الاجتماع الريفي: توجد هناك أنواع عديدة من الأنماط الحيازية المزرعية بالأراضي الجديدة، حيث يمكن أن يكون لكل منها أثره المباشر على الإنتاج والإنتاجية المزرعية من ناحية، وعلى الأوضاع الاجتماعية والاستيطانية الريفية من ناحية أخرى، إذ يؤدى الاستغلال الحكومي والشركات العامة على سبيل المثال إلى تحقيق أنماط اقتصادية واجتماعية تختلف عن تلك التي تنتج عن أنماط استغلال الأشخاص أو الشركات الخاصة.

ويتوقف اختيار النمط أو المنوال الأمثل للحيازة المزرعية على الأهداف الإستراتيجية لاستغلال الأراضي الجديدة، سواء كانت توسيع قاعدة الملكية الزراعية، أو توفير فرص عمالية، أو توسيع قاعدة الإنتاج الوطني، أو تكوين مجتمعات زراعية طليعية نموذجية، أو إيجاد وتكوين المجتمعات الزراعية الصناعية

التجارية، أو إيجاد قطاع زراعي حكومي لتنفيذ الخطط الحكومية للإنتاج والتنمية الزراعية، أو جذب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية للإسهام في التنمية الزراعية، أو تهجير أكبر عدد ممكن من السكان لتخفيف الكثافة السكانية عن المناطق القديمة، أو لتوطين السكان البدويين للانتفاع بطاقاتهم البشرية وتنميتها وتحويل انتماءاتهم القبلية وخلق انتماءاتهم الوطنية وتنميتها، أو لبعض هذه الأهداف مجتمعة أو لغير ذلك من أهداف.

كما ويتوقف النمط الأمثل للحيازة المزرعية أيضا على طبيعة الأراضي الجديدة وإيكولوجيتها، سواء كانت أراضى بحيرات مجففة، أو أراضى طينية أو جيرية أو رملية أو غدقة أو حشائشية بالدلتا أو خارجها، وإلى غير ذلك من ظروف أخرى. فالثقافة السائدة للمنتفعين أو المستغلين الجدد للأراضي الجديدة تحدد النمط الحيازى الأمثل كذلك. فالسكان القرويون التقليديون الذين اعتادوا حياة المجتمعات الريفية القروية الكثيفة لا يتواءمون بسهولة مع نمط الاستيطان المزرعي ذي المزارع المتناثرة المتباعدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارة هذه المزارع الكبيرة نسبيا من ناحية، ولاعتيادهم على الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التقليدية الكثيفة من ناحية أخرى.

وفى العصر الذهبي لمنشأ الإيكولوجيا الريفية، وذلك في عام ١٩٣٠، ذكر سوروكن وزيمارمان وجالبين Sorokin, Zimmerman and Galpin (١٩٢٩: ٢٧٣-٢٨٧) أن أنماط الاستيطان والحيازة المزرعية تتأثر في تطورها ونشأتها بعوامل ثلاثة رئيسة:

١. **الظروف الطبيعية:** تحدد تضاريس الأرض وطوبوغرافيتها الأنماط الاستيطانية، فالأراضي المسطحة تساعد على تكوين القرى كنمط استيطاني، أما الجبال فتؤدى إلى تكوين الأنماط الاستيطانية المبعثرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤثر طبيعة التربة على تكوين الأنماط الاستيطانية كما سبق الذكر أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك تؤثر الموارد المائية على تكوين

الأنماط الاستيطانية، إذ تحدد كمية المياه المتوافرة حجم المناطق الاستيطانية التي يمكن أن نعيش عليها.

٢. **الظروف الاجتماعية:** حيث قد أدى تطور حياة الإنسان البدائي من الأسرة البسيطة إلى جماعات أكبر مثل الأسرة الممتدة ثم البطون والعشائر والقبائل إلى تكوين القرى أو أنماط الاستيطان المجمعة التي كانت توفر أيضا الحماية والقوة والتعاون المتبادل. ومع التحول إلى الحياة الزراعية والنظم الإقطاعية كان أرباب الأرض يفضلون تجميع الفلاحين في قرى أيضا ليسهل التحكم فيهم وإدارتهم، وإن كانت بعض هذه النظم الإقطاعية كانت تفضل الأنماط الاستيطانية المتناثرة للفلاحين أيضا.

٣. **الاقتصاد الزراعي:** لقد فرضت المراحل المختلفة للتنمية الزراعية أنماطا مختلفة من الاستيطان الريفي. فلم تشجع مرحلة الزراعة البدوية غير المستقرة على تكوين أنماط استيطانية ثابتة. ولم تكن كذلك الأنماط الاستيطانية الريفية مستقرة دائمة في مرحلة إعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، أما في ظل مرحلة الحيازة الثابتة المستمرة للأراضي الزراعية فقد تكونت الأنماط الاستيطانية الريفية بصورة مستقرة سواء في الأنماط المجمعة أو المبعثرة. أما الآن في مرحلة التخصص الزراعي فالاتجاه يميل نحو الأنماط الاستيطانية المبعثرة. (ولمزيد من التفصيل حول ديناميات فعل هذه العوامل الثلاثة يمكن الرجوع للتفاصيل في المرجع المذكور أعلاه.)

وفيما يلي عرض موجز لبعض الأنماط الحيازية المزرعية الشائعة بما لكل منها من إيجابيات وسلبيات.

أولا: المزرعة الصغيرة Small holder farm: يعتبر هذا النمط الحيازى أكثر الأنماط انتشارا في مصر، حيث يتراوح حجم المزرعة من أقل من ١ –٨ فدان. وعادة ما يعمل هذا النمط تحت ظروف محدودة من الميكنة الزراعية حيث يمكن للأسرة الزراعية المتوسطة المكونة من ستة أشخاص أن توفر ٦٠٠ يوم عمل

سنويا مما يكفى لزراعة حوالي عشرة أفدنة مرتين سنويا. وهناك بطبيعة الحال مجال لتحسين الدخل الخاص بالمزارع الصغير من خلال تربية الحيوان والدواجن، وكذلك أيضا من خلال استدخال المحاصيل عالية القيمة النقدية مثل الخضر والفاكهة.

الاحتياجات الأساسية: يحتاج هذا النمط الحيازى إلى كل مما يلي:

- شبكة كثيفة من المرافق والخدمات (البنية التحتية).
- أرض مستصلحة ومستزرعة إلى حد كبير، أو إلى الغذاء والمأوى في فترة الاستزراع إذا سُلمت الأرض لصغار المزارعين قبل اكتمال عملية الاستزراع.
- المعاونة المالية والفنية وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى على الأقل من الاستيطان.

المميزات: يتسم هذا النمط بالمميزات التالية:

١. الاستغلال الأقصى للعمالة الأسرية، إذ تتطلب المراحل الأولى من العملية الاستصلاحية الأرضية مقادير كبيرة من قوة العمل لحفر المصارف والقنوات الرباعية والوسيطة، وهو عمل كلما أمكن إسراعه كلما أمكن الإسراع بتوصيل الأرض إلى المرحلة الإنتاجية فوق الحدية.

٢. ارتفاع المستوى الحافزي للعمالة الزراعية، وهذا يرجع إلى افتخار المنتفع بملكية الأرض الزراعية وارتفاع معنوياته لامتلاكها، خاصة وأنه كان من قبل في معظم الأحيان فلاحا أو عاملا زراعيا معدما أو ممتلكا لقطعة ضئيلة غير حيوية من الأرض الزراعية. ويدفع شبح الفقر هذا المزارع الصغير إلى الإنتاج الجيد لتحقيق دخل يؤمنه من هذا الفقر. وبمجرد أن يحقق المزارع الصغير دخلا يحقق له هذا الأمن يتجه مباشرة معظم هؤلاء الزراع نحو مشاريع أكثر ربحية وأكثر مغامرة مثل الخضر والإنتاج الحيواني والداجنى

التجاري. والمقصود هنا هو إدراك أن تحول الإنتاج الزراعي من الكفاف إلى التجارة قائم وممكن في ظل نمط المزارع الصغيرة.

٣. الاكتفاء الذاتي للمزارع الصغير، وذلك على الأقل من خلال مزرعة فناء مترله.

٤. إزالة الفقر وتحقيق عدالة توزيع الدخل، وهى ميزة ذات أهمية عالية إذا كنا بصدد تحقيق التنمية الريفية الحقيقية.

٥. تحقيق الحد الأقصى من بناء وتنمية العنصر البشرى الريفي، وتكوين المجتمع المحلى، والبناء المؤسسي في المجتمعات الريفية.

جوانب القصور: وبالرغم من الحماس الذي يظهره صغار المزارعين في ظل هذا المنوال الحيازى إلا أن المشاريع التي تنفذ هذا النمط لا تنجح بالضرورة وذلك للأسباب التالية:

١. قصور المعرفة والمهارة الفنية وعدم كفايتهما لدى المنتفعين، حيث لا يعلم الكثير من هؤلاء الحائزين الصغار عن وجود البرامج الزراعية الحكومية مثل برنامج الجبس الزراعي على سبيل المثال، ذلك البرنامج الذي لم يستفد منه هؤلاء الزراع إما لعدم إدراكهم لوجوده أو لعدم إدراكهم لمدى ضرورة الجبس وفائدته في استصلاح الأرض. ومن ثم يستلزم هذا المعوق تدريبا فعالا لصغار المزارعين وخاصة في المراحل الأولى من الاستيطان.

٢. عدم وجود أو عدم كفاية الفائض الإنتاجي للتسويق، وذلك نظرا لصغر حجم المزارع، مما يجعلها تقصر عن إيجاد فائض إنتاجي بعد الاستهلاك المترلي يساهم في استرداد تكاليف استصلاح الأرض. وغالبا ما يحصل مثل هؤلاء المزارعين على دخولهم النقدية من اشتغالهم كعمال زراعيين أو غير زراعيين بالإضافة إلى أسعار البقايا الضئيلة من محاصيلهم بعد استقطاع البنوك لسلف مستلزمات الإنتاج التي حصل عليها المزارعون من قبل. ويمكن مواجهة هذا المعوق من خلال تنشيط الأنشطة التعاونية وتأسيس

مختلف أنواع التعاونيات، أو من خلال إدماج المزارع الصغيرة مع مزرعة أو مزارع تجارية كبيرة أو إقطاعيات خاصة أو حكومية.

٣. صعوبة أو استحالة إقامة المجمعات الزراعية الصناعية، نظرا لعدم وفرة الفائض الإنتاجي أولا، ثم الارتفاع الكبير لتكاليف تجميع ونقل المنتجات الزراعية من المصادر أو من المزارع المتعددة، ويصبح بذلك من الاستحالة اقتصاديا تجميع كمية جيدة النوع من المنتجات الزراعية تكفى لتشغيل مصنع زراعي. وهنا تأتى مرة أخرى أهمية التعاونيات أو إدماج المزارع الصغيرة مع المزارع التجارية أو الإقطاعيات الخاصة أو العامة.

٤. انخفاض، أو أحيانا انعدام، الكفاءة الاقتصادية للحصول على رأس المال. فماذا يستطيع المزارع الصغير أن يفعل في مواجهة بعض العمليات التي تحتاج إلى مقادير كبيرة من رأس المال خاصة في ظل القصور المعروف في الأنظمة التعاونية القائمة؟

٥. محدودية فرص تشغيل الآلات الزراعية، وانخفاض كفاءة تشغيلها، حيث يمثل ذلك بطبيعة الحال إحدى المعوقات الموروثة في النظام الحيازي الصغير، وحيازاته الضئيلة المفتتة.

٦. انخفاض كفاءة الحصول على المدخلات الزراعية وتوفيرها بصفة عامة، حيث تتطلب هذه الكفاءة مهارات إدارية وتنظيمية عالية في التكوين المهارى والشخصي للفلاح الصغير.

٧. ضعف الحيوية البنيانية Structural viability والقدرة البنائية الاتزانية Structural homeostasis للمنشأة الزراعية أو المزرعة نظرا لصغر حجمها وضعف مقوماتها، مما يجعلها ضعيفة المواءمة، هزيلة المقاومة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية الصعبة أو الطارئة. وتعتبر هذه الخاصية في الواقع محصلة تفاعل مختلف العوامل المحددة لمدى حيوية النمط الحيازى ونجاحه. فماذا يمكن أن يؤدى الاستغلال الأقصى للعمالة الأسرية في ظل محدودية الدخل وانعدام الفائض الإنتاجي لدى المزارع الصغير؟

وكذلك ماذا يمكن أن يؤدى إليه ارتفاع المستوى الحافزى للعمالة في ظل قصور المعرفة والخبرة والمهارة الفنية وضعف القدرات الاقتصادية الإدارية لدى المزارع الصغير؟

٨. عجز المزارع الصغير في حالة انهيار أو فساد الخدمات والمرافق التي تدار ويتم التحكم فيها من خارج حدود المجتمع المحلى الريفي مثل الكهرباء أو مداخل الري الرئيسية.

٩. صعوبة استمرار مهنة الزراعة لدى الجيل الثاني لصغار المزارعين نظرا لتفتت الحيازة من خلال التوريث. ولذلك يسعى معظم الجيل الثاني نحو الاشتغال في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي.

١٠. ضعف القدرة المالية لدى المزارع الصغير التي تلزم أحيانا لمواجهة تكاليف البنية الأساسية وتكاليف تشغيل المحاصيل الدائمة كالفاكهة، وكذلك لمواجهة احتياجات المعيشة خلال الفترة الطويلة بين وقت إقامة (بدء زراعة) هذه المحاصيل الدائمة والحصول على عائد إنتاجها.

ثانيا: المزرعة العائلية المتوسطة وتمليكها للخريجين: Medium size family farms: تقع المزرعة المتوسطة بين المزرعة الصغيرة سابقة الذكر أعلاه والمزرعة التجارية. فعندما تتم ميكنة معظم العمل المزرعي تستطيع أسرة تتكون من ستة أشخاص زراعة ما يقرب من أربعين فدانا. ومع ذلك فإن مثل هذه المزارع المتوسطة تعتبر صغيرة لدرجة تمتلك معها جراراتها وآلياتها الخاصة. ومن ثم فهي تحتاج لتعاون ما يقرب من عشرة مزارعين لتحقيق ذلك، أو تحتاج إلى شركة آلات زراعية لتنفيذ عملياتها الزراعية المميكنة.

المميزات: تتميز هذه المزارع بوجود مجال كافي للتخصص الزراعي والتوسع الرأسي فيها. فيمكن للإنتاج الحيواني والداجني أن ينشط فيها بصورة مربحة. ويمثل نشر المزارع المتوسطة خطوة منطقية على طريق تنمية الزراعة المروية. كما يستطيع الزراع هنا المشاركة في عمليات استزراع الأراضي وتحسينها. إلا أن

هذه المزارع تحتاج إلى اختيار جيد لشباب المزارعين القادرين ماليا نسبيا والذين تتوافر لديهم المعرفة الزراعية الكافية ورغبة قوية في الزراعة وتحسين أوضاعهم. وبصفة عامة تتميز هذه المزارع المتوسطة بنفس مميزات المزارع الصغيرة عدا القلة النسبية لعدد المنتفعين، كما أنها تتحرر من كثير من معوقات ومشاكل المزارع الصغيرة.

وتوفيرا لفرص العمل للخريجين، وتفاديا لبعض أوجه قصور النمط الحيازي السابق، وعلى غير ما حدث ويحدث حاليا، نص القرار الوزاري رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦م ضمن قواعد وشروط الانتفاع للخريجين على أن يكون حجم المزرعة، أو أن تكون معدلات التوزيع ثلاثين فدانا للفرد المؤهل لهذا النمط الحيازي. وهنا يتوقع أن تتحقق المزايا التالية:

١. إمكانية تطبيق المعارف والتكنولوجيا العصرية، حيث يميل الخريجون إلى امتلاك المهارات التكنولوجية العصرية المرتبطة بالتسميد والأعمال المزرعية وانتقاء المحاصيل والبذور المحسنة ..... إلى آخره من الأنشطة والأساليب المزرعية العصرية.
٢. إمكانية توفير فائض تسويقي كبير مما يتيح الفرصة لإقامة المجمعات الزراعية الصناعية.
٣. إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية، وذلك للاتساع النسبي لحجم المزرعة، مما يمكن من تشغيل الآلات الزراعية.
٤. ارتفاع المستوى الحافزي للخريج نظرا لإحساسه وافتخاره بملكية الأرض كما هو الحال بالنسبة للمزارع الصغيرة في النمط الحيازي السابق.

أوجه القصور: وبجانب هذه المزايا سابقة الذكر أعلاه فإن هذا النمط الحيازى يتسم بأوجه القصور التالية:

١. ميل الخريجين نحو الاتجاهات النظرية وقلة خبرتهم العملية، بالإضافة إلى ضعف قدراتهم المالية. وقد أظهرت بعض الدراسات التي أجريت بواسطة

المركز الدولي للتوطين والتنمية الريفية لتقييم مشروع تمليك الخريجين في قطاعات النهضة والحامول وصان الحجر والتحدي ومصر الوسطي وذلك على ١٠١٥ خريجا أن أكثر الخريجين نجاحا هم أكثرهم خبرة ومقدرة مالية.

٢. صعوبة تحقيق التوقيت السليم للعمليات الزراعية، بمعنى عدم القدرة على توفير العمالة الموسمية الكافية في الأراضي الجيدة، وذلك في قمة مواسم الزراعة والحصاد، وذلك بالرغم من إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية أو تطبيقها بالفعل بصورة كبيرة. ونتيجة لذلك يتأثر الإنتاج المحصولي نتيجة لذلك التأخير سواء في الزراعة أو في الحصاد.

٣. ضعف الحيوية البنيانية للمنشأة الزراعية أو المزرعة، حيث يتشابه هذا النمط الحيازي في ذلك مع النمط الأول، وذلك لأن الحيوية البنيانية هذه والقدرة على التطور والنمو لا يمكن أن يتما بصورة فعالة إلا في ظل التكامل الاقتصادي سواء في الدورة المحصولية أو في التصنيع أو التسويق أو الحصول على المدخلات الزراعية، بالإضافة إلى التكامل الإيكولوجي (أي علاقة الأنشطة الزراعية بطبيعة التربة والبيئة المحيطة فيزيقيا وزمنيا)، والتكامل في البنية الأساسية، والتكامل المجتمعي المحلى، حيث أن كل ذلك لا يمكن أن يترك في غيبة من التخطيط والتنسيق والتوجيه المركزي والاكتفاء بما يحدث طبيعيا وتلقائيا بين الخريجين أنفسهم. وقد أوضحت دراسة المركز الدولي للتوطين والتنمية الريفية عن تقييم مشروع توزيع الأراضي على الخريجين افتقار جميع مناطق الخريجين للكثير من مرافق الخدمات الأساسية والضرورية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بنوعية التربة كزيادة المساحات البور، ووجود التربة الصخرية والصماء، والأراضي شديدة القلوية، بالإضافة إلى مشكلات الري والصرف وقصور الجمعيات التعاونية في توفير الميكنة ومستلزمات الإنتاج ووسائل التسويق الفعالة وغير ذلك من مشكلات لا يمكن مواجهتها في غيبة التكامل والتخطيط والتوجيه المركزي.

ثالثا: المزارع الحكومية أو الشركات الزراعية العامة Public estates or companies: تعمل المزارع الحكومية والشركات الزراعية العامة بطريقة تختلف تماما عن المزارع الصغيرة أو مزارع الخريجين، حيث تعتمد الشركات العامة بصورة رئيسة على مبدأين رئيسيين هما الإدارة الاحترافية Professional management والقوة العاملة الدائمة والموسمية Permanent and seasonal labor.

المميزات: يتسم هذا النمط بالمميزات التالية:

١. ضخامة الفائض الإنتاجي التسويقي مما يسمح بإقامة المجمعات الزراعية الصناعية.
٢. توفير نوعيات متباينة من الأعمال والوظائف الماهرة وغير الماهرة، إذ أن حجم المزرعة الكبيرة وتطور المستوى التكنولوجي ورقيه يؤديان إلى إيجاد فرص العمالة الريفية الجديدة كالمديرين والمحاسبين والميكانيكيين والعديد من غير ذلك ومن الوظائف التي لا تتوفر عادة بالمناطق الريفية.
٣. إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية الشاملة وتحقيق كفاءة تشغيل الآلات، وذلك نظرا لضخامة حجم المزرعة.
٤. ارتفاع المستويات المعرفية والمهارية والتكنولوجية.
٥. قوة الحيوية البنيانية للمنشأة الزراعية أو المزرعة والناتجة عن إمكانية المواءمة والتعامل مع البيئة المحيطة والتي غالبا ما تكون بيئة صحراوية قاحلة، وإمكانية إحداث التكامل الاقتصادي والبيئي والتحتي البنيوى والمجتمعي المحلى، وارتفاع كفاءة الحصول على المدخلات الزراعية والحصول على رأس المال.

أوجه القصور: وفى نفس الوقت يتسم نمط الشركات الزراعية العامة بأوجه القصور التالية:

١. صعوبة توافر العمالة الموسمية مما يترتب عليه صعوبة تحقيق التوقيت السليم للعمليات الزراعية في مواسم الزراعة والحصاد.

٢. عدم توافر الأعداد الكافية من المديرين المحنكين، إذ تتطلب المزارع الكبيرة أشخاصا ذوى مهارات إدارية وفنية وقدرات عالية في التحليل المالي وإدارة العاملين والعلاقات الإنسانية، بالإضافة إلى الخبرات الزراعية. وعادة ما يندر وجود مثل هذه الكوادر المدربة في سوق العمالة المصرية.
٣. صعوبة توفير العمال المهرة والفنيين في مختلف الأعمال الإنتاجية والميكانيكية، وهذا لما يعنى عدم الاستغلال الأمثل للأراضي والآلات في كثير من الأحيان. وترجع ندرة كل من الفنيين والعمال المهرة إلى عدم جاذبية الحياة الريفية لخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية بالإضافة إلى اجتذاب المناطق الحضرية بالبلاد العربية الشقيقة بمرتباتها وأجورها العالية نسبيا لهذه الفئات.
٤. عدم كفاءة إقامة المجتمعات الجديدة نظرا لأن مقار معظم الشركات الزراعية يتواجد بالمدن الكبيرة والعاصمة مما أدى بالموظفين والعمال إلى الإقامة في هذه المدن وقيام بعض الشركات بتخصيص وسيلة مواصلات لنقل الموظفين والعمال إلى مقار عملهم بالأراضي الجديدة ثم إرجاعهم لمحال إقامتهم بالمدن الكبيرة في نفس اليوم. وباستثناء شركة جنوب التحرير ومدينة بدر فإن الشركات الزراعية لم تنجح في إقامة البنيان المجتمعي الاستيطاني البشرى الطليعي المتطور والذي يمتص الزيادة السكانية في وادى النيل.
٥. تأثير الضغوط السياسية أو الحكومية على الجدارة الإنتاجية والفعالية الهدفية، مثلما يحدث نتيجة تكرار تغيير القادة الإداريين وتغيير تبعية الشركة لأجهزة حكومية مختلفة، وفرض نوعيات وكميات معينة من العمالة التي قد لا تكون أفضل أنواع العمالة المطلوبة.

رابعا: المزارع التجارية Commercial farms: تصل المزارع التجارية إلى حجم تتمكن معه من أن تعمل مستقلة بجراراتها وآلياتها الخاصة. وقد تستغل الطاقة الميكانيكية الزائدة لديها بتأجيرها للعمل في المزارع المجاورة محققة منفعة متبادلة لها وللمزارع الصغيرة أو المتوسطة المجاورة. ويبلغ الحد الأدنى لمثل هذه

المزارع حوالي ١٤٥ – ١٧٠ فدان والتي غالبا ما تكون كافية لتغطيتها بمحور ري مركزي إذا اقتضت الضرورة. إلا أنه ليس من الضروري أن تلتزم المزارع التجارية بنظم الري المحورية المركزية، حيث يبقى بذلك حجم المزرعة مرنا يتوافر به مجال التكبير والتقسيم في مراحل تالية عندما تقتضى الضرورة.

المميزات: تتسم المزارع التجارية بالمزايا التالية:

١. الضخامة الكافية التي تمكنها من توفير مصدر ريها الخاص والعناية به. فيستطيع المزارع هنا أن يضخ ماءه الخاص من قناة ثانوية بمضخاته الخاصة التي قد تعمل إما بالديزل أو الكهرباء.
٢. إمكانية تحقيق دخول عالية وذلك إذا لم يفسد نظام المزرعة نتيجة للميكنة الزائدة Over- mechanization.
٣. يمكن دعم الدخول المزرعية في المزارع التجارية، وتثبيتها على الأقل إن لم يكن رفعها، وذلك من خلال التكامل بين إنتاج المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني.
٤. يستطيع المزارعون التجاريون أن يلعبوا دورا فعالا في عملية استزراع الأراضي الجديدة والمساهمة في التوسع الزراعي الأفقي. ويحدث ذلك بصورة خاصة إذا قامت الحكومة بتوفير البنية التحتية الأساسية مثل إمدادات مياه الري الكافية والمستمرة بالإضافة إلى الطرق المرصوفة على جوانب قنوات الري الثانوية والكهرباء كذلك.

أوجه القصور: تعاني المزارع التجارية من أوجه القصور التالية:

١. الاعتماد الكبير على العمل المزرعي المأجور في مواسم الذروة (الحصاد والزراعة). فالمقادير المطلوبة من العمالة والجر كبيرة جدا، إذ يقدر مقدار العمل المطلوب لمثل هذه المزارع ما بين ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ يوم عمل رجل حيث يعتمد ذلك على التراكيب المحصولية، كما يلزم لها أيضا ما يقرب من ١٢٠٠ ساعة جرار سنويا. ومن ثم فعادة ما تقاسى هذه المزارع

من نقص العمالة، مما يجعلها تتجه إلى الميكنة المتعدية أو الزائدة. وقد يؤدى شراء حصادة كبيرة مع جرار قوة ١٠٠ حصان لأغراض الوجاهة والمظهرية بدلا من أغراض الاقتصاد إلى فقدان مقادير كبيرة من المال من الدخول المتوقعة لمثل هذه المزارع[٣].

٢. لا تساهم هذه المزارع كثيرا في خلق فرص العمل، مع قصر المنتفعين منها في أقل الحدود، مما لا يساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخول الزراعية على المستوى القومي. ومن ثم تقل فرص مساهمة مثل هذه المزارع في تحقيق التنمية الريفية وخاصة في جانب التنمية البشرية.

٣. لا تساهم هذه المزارع كثيرا في بناء المجتمعات الجديدة نظرا لقلة المستفيدين منها، ومن ثم فهي لا تحقق إسهاما فعالا في إعادة توزيع السكان الريفيين ونشرهم في المناطق الجديدة تخفيفا للكثافة السكانية في الوادي الضيق واستغلالا لمناطق الثروة الجديدة خارج الوادي.

خامسا: الإقطاعيات والشركات الخاصة والتعاونية: Estates and/or joint ventures/cooperatives/corporations: تشتمل الإقطاعيات الزراعية على جميع أنواع الوحدات المزرعية الكبيرة المستقلة. فهي قد تكون ذات ملكية خاصة تدار إما بالأفراد أو بالشركات أو بالتعاونيات. كما قد تمتلك وتدار أيضا بواسطة الحكومة (مثل المزارع الحكومية سابق الإشارة إليها أعلاه). وقد تكون ذات ملكية عامة ولكن يُعطى حق إدارتها كامتياز لشركة خاصة تقوم باستغلالها. ولكي تتمتع الإقطاعية بدرجة من الحرية في العمليات الزراعية فلا يجب أن تقل مساحتها عن ١٥٠٠ فدان ثنائية الدورة المحصولية.

---

[٣]ذكرت هذه التقديرات في دراسات المخطط الشامل للأراضي المتمثل في سبعة أجزاء والذي قام به مكتب يوروكونسالتانت الهولندي بالاشتراك مع مكتب بيسر كونسالتانتس المصري في أكتوبر عام ١٩٨٥ بالاشتراك مع الهيئة العامة للتعمير ومشروعات التنمية الزراعية والإدارة العامة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية الهولندية في لاهاي.

المميزات: تتسم الإقطاعيات الخاصة بالمزايا التالية:

١. امتلاك القدرة على التسويق بصورة متكاملة، بما في ذلك من تصدير المنتجات الزراعية وبالتالي القدرة على تحقيق التكامل الزراعي الصناعي Agro-industrial integration. وعادة ما تكون دراسات الجدوى المالية هي الأداة الرئيسية في مثل هذه العملية من صناعة القرار.
٢. إدخال وظائف ومهن وفرص عمل غير تقليدية في المناطق الريفية، وذلك مثل الأعمال الماهرة مثل المديرين والمحاسبين والميكانيكيين .... إلخ.
٣. تتميز هذه المزارع بصلاحيتها للميكنة الكاملة مع الاستغلال الأمثل للآلات الزراعية.
٤. تمتلك هذه المزارع قدرة بنائية حيوية عالية، ومن ثم فهي تستطيع المواءمة مع الحياة الزراعية الصحراوية القاحلة والقاسية حيث أنها تستطيع أن تقوم بإنشاء معظم البنية الأساسية اللازمة للاستيطان في الأراضي الصحراوية.
٥. نظرا لقوتها التفاوضية العالية تستطيع هذه المزارع الحصول على أفضل الأسعار لكل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات المزرعية المختلفة.

جوانب القصور: تعانى الإقطاعيات الزراعية الخاصة من أوجه القصور التالية:

١. صعوبة تحقيق التوقيت المناسب للعمليات الزراعية مثل صعوبة توفير العمل الموسمي في أوقات الذروة مما قد يؤثر على العمليات الزراعية. وتحدث هذه المشكلة بالرغم من الميكنة الكاملة مما يترتب عليه من معاناة المحاصيل من التأخير في الزراعة أو في الحصاد.
٢. صعوبة الحصول على الكوادر عالية التدريب مثل المديرين والمحللين الماليين ومديري الأفراد...إلخ. وكذلك من الصعب الحصول على الأعداد الكافية من الميكانيكيين المهرة مما يؤثر على التشغيل الأمثل للآلات الزراعية.
٣. صعوبة تعمير الصحراء وإنشاء المجتمعات الريفية الجديدة وخاصة في حالة الإقطاعيات الحكومية. فعادة ما تقع المكاتب الرئيسية لمثل هذه الإقطاعيات

في القاهرة أو في المراكز الحضرية القريبة، ويقوم معظم العاملين بالذهاب والإياب يوميا من منازلهم بهذه المدن باستعمال أوتوبيسات الشركة أو الإقطاعية بوجه عام.

٤. تتأثر هذه الإقطاعيات وخاصة الحكومية منها بالحكومة والضغوط السياسية التي عادة ما تؤثر على الجدارة الاقتصادية والفعالية الهدفية للمنشأة الزراعية.

التقييم الكمي الموزون للمقومات الحيوية لبعض نظم الحيازة المزرعية: يتضح من العرض الموجز السابق لبعض النظم الحيازية المزرعية وجود عدد من المعايير التي يمكن على أساسها الحكم بصورة نسبية على مدى أمثلية أو صلاحية كل من هذه النظم للتطبيق الواقعي تحت ظروف الأراضي الجديدة بالمجتمع المصري في سيناء والوادي الجديد وغيرهما. ومن المعتقد أن هذه المعايير، وإن كانت كلها هامة وتتقارب فيما بينها بالنسبة لدرجة الأهمية، إلا أن البعض منها يفوق الآخر نسبيا فيما يتعلق بدرجة مركزيته، بمعنى أن وجوده بصورة إيجابية يجلب معه جوانب إيجابية لمعايير أخرى، أو بمعنى آخر، فإن هذا البعض الفائق من المعايير يرتبط بمعايير أخرى تعتمد عليه وتتأثر به. ولذلك فمن الواجب علينا حين الحكم بهذه المعايير التقييمية أن نعطى أوزانا لكل منها تتناسب مع درجة أهميتها أو مركزيتها. ويوضح الجدول التالي هذه المعايير التقييمية مع أوزان الأهمية النسبية لكل منها تبعا لتقدير المؤلف.

جدول ١. أوزان الأهمية النسبية لمعايير تقييم النظم الحيازية المزرعية.

م	المعيـــــــــــــــار	الأهمية النسبية (١٠-٠)
١	الحيوية البنيانية للنمط الحيازى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى).	١٠
٢	قدرة النمط الحيازى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.	١٠
٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.	١٠
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).	١٠
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.	٨
٦	خلق فرص العمل.	٨
٧	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.	٨
٨	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.	٧
٩	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.	٧
١٠	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.	٧
١١	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.	٧
١٢	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الآلات الزراعية.	٦
١٣	مستوى الحافز الفردي.	٦
١٤	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.	٥

ولتوضيح منطق هذه الأوزان النسبية المذكورة أعلاه نأخذ على سبيل المثال المعيار الأول وهو الحيوية البنيانية للنمط الحيازي (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى)، والذي يعنى مقدار قدرة النمط الحيازي على التطور والتنمية وترويض البيئة والتحكم فيها والقدرة على إحداث التكامل النشاطي الاقتصادي والبنيوى التحتي والمجتمعي المحلى، حيث نجد أن هذا المعيار شديد المركزية، أي تتحدد بالنسبة له مدى فعالية المعايير الأخرى. فكلما ازدادت قدرات هذا المعيار كلما أمكن توفير الجوانب الإيجابية للكثير من المعايير الأخرى، والعكس صحيح، إذ كلما قلت قدرات هذا المعيار في نمط حيازي

معين كلما قلت معه قدرات الكثير من العوامل أو المعايير الأخرى لما بينه وبين هذه المعايير من علاقات سببية أو ارتباطية أو تأثيرية. ولذلك فقد أعطى هذا المعيار الدرجة القصوى من الأهمية وهى عشر درجات توزن بها أهميته.

وعلى النقيض الآخر إذا أخذنا المعيار رقم ١٣ وهو مستوى الحافز الفردي، نجد أن هذا المعيار يتسم بضعف المركزية، أو بمعنى آخر يتسم بالاستقلالية النسبية العالية، فتغيره بالزيادة أو بالنقصان من نمط إلى آخر لا يؤدى إلى ازدياد أو نقصان مرافق ملحوظ في المعايير الأخرى. فما هو التأثير الملحوظ مثلا الذي يؤدى إليه ازدياد الحافز الشخصي فيما يتعلق بإقامة المجمعات الزراعية الصناعية، أو بتغيير الحيوية البنيانية للنمط الحيازي، أو بتكوين وإنشاء المجتمعات السكانية الراقية.... وإلى غير ذلك. ونتيجة لهذه الاستقلالية فقد وزنت الأهمية النسبية لهذا المعيار بست درجات فقط. وينطبق نفس القول كذلك على معيار التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة حيث أن هذا المعيار متغير خارجي، أي لا يحدد بطريقة مباشرة مدى قدرات وصلاحية النمط الحيازي وفعاليته، وإنما يؤثر فقط على هذه القدرات وتلك الفعالية. وبطبيعة الحال هناك فرق بين التحديد والتأثير، ولذلك فقد أعطى وزنا لدرجة أهميته مقداره خمس درجات فقط.

التقدير الكمي لمدى حيوية النظم الحيازية: لدينا الآن خمسة نظم حيازية هي:

١. المزرعة الصغيرة Small holder farm.
٢. المزرعة العائلية المتوسطة Medium size family farm.
٣. المزرعة الحكومية أو الشركات العامة Public estates or public companies.
٤. المزرعة التجارية Commercial farm.
٥. الإقطاعيات والشركات الخاصة والتعاونية Estates and/or joint ventures/cooperatives/corporations.

ونحن الآن بصدد تقييم مدى حيوية كل من هذه النظم الحيازية على أساس الأربعة عشر معيارا سابقي الذكر أعلاه كل على حسب درجة أهميته المبينة

أعلاه أيضا. وبمعرفة هذه الأوزان وبالتقييم الشخصي والمنطقي قدر الإمكان نعطى درجة لكل نمط حيازي بالنسبة لكل معيار، ثم نضرب هذه الدرجة في مقدار وزن أهمية هذا المعيار، ثم نكرر ذلك بالنسبة لكل المعايير ولكل نمط حيازي، ثم نجمع هذه المضروبات لكل نمط حيازي نحصل على مجموع الدرجات الموزونة لكل نمط حيازي، ثم نقسم هذا المجموع لكل نمط على الحد الأقصى للدرجات التي يمكن أن يحصل عليها النمط المثالي، وهو مجموع مضروبات كل من الأوزان الخاصة بأهمية المعايير في ١٠ (الحد الأقصى للدرجة المعطاة لكل نمط حيازي بالنسبة لمعيار معين)، وتكون هذه النسبة هي الدرجة النهائية الموزونة لمدى حيوية كل نمط حيازي. ويوضح الجدول التالي هذه العملية، علما بأن الجدول ينطوي على نمط سادس هو النمط المختلط الذي سيتم الحديث عنه فيما بعد:

جدول ٢. التقييم الكمي الموزون لدرجة أفضلية النظم الحيازية المزرعية

م	المعيار	الأهمية النسبية (٠-١٠)	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
١	الحيوية البنيانية للنمط الحيازى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى).	١٠	٤ X ١٠ = ٤٠	٦ X ١٠ = ٦٠	٨ X ١٠ = ٨٠	٨ X ١٠ = ٨٠	٩ X ١٠ = ٩٠	١٠ X ١٠ = ١٠٠
٢	قدرة النمط الحيازى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.	١٠	٥ X ١٠ = ٥٠	٧ X ١٠ = ٧٠	٧ X ١٠ = ٧٠	٩ X ١٠ = ٧٢	١٠ X ١٠ = ١٠٠	١٠ X ١٠ = ١٠٠
٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.	١٠	١٠X ١٠ = ١٠٠	٨X ١٠ = ٨٠	٦X ١٠ = ٦٠	٧X ١٠ = ٧٠	٥X ١٠ = ٥٠	٨X ١٠ = ٨٠
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).	١٠	١٠X ١٠ = ١٠٠	٨X ١٠ = ٨٠	٦X ١٠ = ٦٠	٧X ١٠ = ٧٠	٥X ١٠ = ٥٠	٧X ١٠ = ٧٠
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.	٨	٥ X ٨ = ٤٠	٦ X ٨ = ٤٨	٦ X ٨ = ٤٨	٨ X ٨ = ٦٤	٩ X ٨ = ٧٢	٧X ٨ = ٥٦
٦	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.	٨	٨ X ٨ = ٦٤	٧ X ٨ = ٥٦	٥ X ٨ = ٤٠	٦ X ٨ = ٤٨	٤ X ٨ = ٣٢	٧X ٨ = ٥٦
٧	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.	٧	٥ X ٧ = ٣٥	٦ X ٧ = ٤٢	٧ X ٧ = ٤٩	٨ X ٧ = ٥٦	٩ X ٧ = ٦٣	٩X ٧ = ٦٣

م	المعيار	الأهمية النسبية (٠-١٠)	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
٨	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.	٧	٦ X ٧ = ٤٢	٧ X ٧ = ٤٩	٨ X ٧ = ٥٦	٩ X ٧ = ٦٣	٩ X ٧ = ٦٣	٨ X ٧ = ٥٦
٩	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.	٧	٤ X ٧ = ٢٨	٧ X ٧ = ٤٩	٦ X ٧ = ٤٢	٩ X ٧ = ٦٣	١٠ X ٧ = ٧٠	٩ X ٧ = ٦٣
١٠	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.	٧	١٠ X ٧ = ٧٠	٨ X ٧ = ٥٦	٥ X ٧ = ٣٥	٦ X ٧ = ٤٢	٦ X ٧ = ٤٢	٩ X ٧ = ٦٣
١١	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الألات الزراعية.	٦	٤ X ٦ = ٢٤	٦ X ٦ = ٣٦	٦ X ٦ = ٣٦	٨ X ٦ = ٤٨	٩ X ٦ = ٥٤	٩ X ٦ = ٥٤
١٢	مستوى الحافز الفردي.	٧	١٠ X ٧ = ٧٠	١٠ X ٧ = ٧٠	٤ X ٧ = ٢٨	٩ X ٧ = ٦٣	٨ X ٧ = ٥٦	٩ X ٧ = ٦٣
١٣	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.	٥	٥ X ٥ = ٢٥	٦ X ٥ = ٣٠	٤ X ٥ = ٢٠	٩ X ٥ = ٤٥	٨ X ٥ = ٤٠	٩ X ٥ = ٤٥
١٤	خلق فرص العمل.	٨	١٠ X ٨ = ٨٠	٨ X ٨ = ٦٤	٥ X ٨ = ٤٠	٧ X ٨ = ٥٦	٦ X ٨ = ٤٨	٩ X ٨ = ٧٢

النمط الحيازي	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
أفضلية النمط كمتوسط للدرجات الموزونة للمعايير الأربعة عشر	٥٤.٨٦	٥٦.٤٣	٤٧.٤٣	٦٠.٠٠	٥٩.٢٩	٦٧.٢٠
درجة أفضلية النمط الحيازى	%٦٩.٨	%٧١.٨	%٦٠.٤	%٧٦,٣	%٧٥.٤	%٨٥.٥

وهكذا يتضح من الجدول السابق مدى تفوق المزارع التجارية والشركات الخاصة على بقية نظم الحيازة المذكورة أعلاه، وذلك باستثناء النمط المختلط الذي سوف يتم تناوله فيما بعد، حيث حصل كل منهما على حوالي ٧٦% من القيمة القصوي لحيوية النظام الحيازي. هذا وتفوقت المزارع المتوسطة (حوالي ٧٢%) على كل من المزرعة الصغيرة (حوالي ٧٠%) والمزرعة الحكومية (حوالي ٦٠%).

ويلاحظ أصلا أن الفروق بين أوزان أو درجات أهمية المعايير ليست كبيرة، إذ تتراوح جميعها بين ٥ و ١٠ درجات، ويتراوح معظمها في الواقع بين ٧ و

١٠ درجات فقط، وذلك حتى لا يتهم المؤلف بتحيز ملحوظ أو غير ملحوظ نحو أي من هذه المعايير. وعلى ذلك فهي في حقيقة الأمر فروق احتفاظية ولا يمكن إرجاع النتيجة النهائية إلى أي تضخيم لها أو إلى أي تماد فيها.

والملحوظة الأخرى هي أن هذه التقييمات المقارنية تفترض حالة تثبيت العوامل الأخرى *Citrus Paribus*، بمعنى أنه إذا افترضنا حسن تطبيق كل من الأنماط الحيازية المختلفة بنفس الدرجة من الكفاءة، فإنه في الوقت الذي تقاس فيه صلاحية الشركات العامة ونجاحها مثلا بمقدار ٦٠% نجد أن المزرعة الصغيرة لن تزيد عن ٧٠%، وأن المزرعة المتوسطة لن تزيد عن ٧٢%، وأن المزرعة التجارية لن تزيد عن ٧٦%...إلخ. وهذا القول لا يعنى أن نجاح مزارع الشركات العامة لا يمكن أن يزيد عن نجاح المزارع الصغيرة، فقد يحدث ذلك، ولكنه لن يحدث إلا إذا أحسن تطبيق نمط الشركات العامة وأسيء تطبيق نمط المزارع الصغيرة. لماذا؟ لأن هناك مقتضيات أو ظروف أو متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق كل نمط، ولذلك فإن أمر اختيار النمط الحيازي الأفضل لا يتوقف عند مجرد تحديد نوعه، ومن ثم فلابد من توضيح وتحديد وتنفيذ المقتضيات اللازمة لنجاحه بقدر طاقته النسبية المعبر عنها سابقا.

ويوضح الجدول التالي مدى معنوية الفروق بين متوسطات حيوية أو أفضلية كل من أنماط الحيازة المزرعية المختلفة بالنسبة لمختلف معايير التقييم الأربعة عشر سابقة الذكر أعلاه. ويوضح الجدول السابق أن نمط الحيازة المزرعية الحكومية أو المزرعة الحكومية هي أدنى أنواع الحيازات المزرعية حيوية وصلاحية، وهى تقل عن جميع الأنماط الحيازية الأخرى، عدا المزرعة الصغيرة، وذلك بدرجة كبيرة تبلغ المعنوية الإحصائية الواضحة. وفى هذا المقام يجب أن نتذكر أن هذا الوضع لم يكن كذلك في الستينات أو في أوائل السبعينات قبل الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة، فقد كانت المزارع الحكومية آنذاك في وضع أفضل عما هو الآن بعد أن تقلص دور الحكومة وعضد دور القطاع الخاص. وهذا لما يذكرنا بديناميكية التنمية وفلسفتها واستراتيجيتها عبر

الأزمان وعبر مختلف النظم المجتمعية في نفس الأزمان، أي أن إستراتيجية التنمية التي تصلح في زمن لا تصلح بالضرورة في زمن آخر، وأن ما تصلح في مجتمع معين لا تصلح بالضرورة في مجتمع آخر.

جدول ٣. متوسطات الأنماط المزرعية بالنسبة لمعايير التقييم الأربعة عشر ومدى معنوية الفروق بينها

نمط الحيازة المزرعية	المتوسطات	الفروق	قيمة ت	معنوية الفروق
المزرعة الصغيرة، المزرعة المتوسطة.	٥٤.٨٦-٥٦.٤٣	١.٥٧-	٠.٤٠-	٠.٧٠
المزرعة الصغيرة، المزرعة الحكومية.	٥٤.٨٦-٤٧.٤٣	٧.٤٣	٠.٩٨	٠.٣٤
المزرعة الصغيرة، المزرعة التجارية.	٥٤.٨٦-٦٠.٠٠	٥.١٤-	٠.٧٤-	٠.٤٧
المزرعة الصغيرة، الشركة الخاصة.	٥٤.٨٦-٥٩.٢٩	٤.٤٣-	٠.٤٥-	٠.٦٦
المزرعة المتوسطة، المزرعة الحكومية.	٥٦.٤٣-٤٧.٤٣	٩.٠٠	٢.١٠	٠.٠٦*
المزرعة المتوسطة، المزرعة التجارية.	٥٦.٤٣-٦٠.٠٠	٣.٥٧	١.٠٧-	٠.٣٠
المزرعة المتوسطة، الشركة الخاصة.	٥٦.٤٣-٥٩.٢٩	٢.٨٦-	٠.٤٧-	٠.٦٥
المزرعة الحكومية، المزرعة التجارية.	٤٧.٤٣-٦٠.٠٠	١٢.٥٧-	٥.٠٠	٠.٠٠**
المزرعة الحكومية، الشركة الخاصة.	٤٧.٤٣-٥٩.٢٩	١١.٨٦-	٣.١٩-	٠.٠١**
المزرعة التجارية، الشركة الخاصة.	٦٠.٠٠-٥٩.٢٩	٠.٧١	٠.٢٠	٠.٨٤

*الفروق بين درجة أفضلية النمطين الحيازيين معنوية **الفروق معنوية جدا

نمط الاستيطان والحيازة المزرعية المقترح في الأراضي الجديدة "النموذج المختلط أو نموذج النفع المتبادل للحيازة المزرعية":

Symbiotic Integrated Land Tenure System: الأميبا خلية واحدة وهى أدنى وأبسط المخلوقات الحية، والإنسان بعقله ومخه وبدنه أعقد المخلوقات الحية وأكرمها. وقديما قال هربرت سبنسر، أحد أباء علم الاجتماع، أن التطور يتم من خلال التحول من حالة البساطة المتجانسة غير المتماسكة Incoherent homogeneity إلى حالة التعقيد المركبة المتماسكة Coherent heterogeneity. وهذا بداية لمما يوجهنا إلى أن نمط الحيازة البسيط المتجانس أقل كفاءة وتطورا عن نمط الحيازة المركب المختلط المتماسك. ذلك لأن كلا من أنماط الحيازة

المختلفة له مميزات خاصة به لا تتوافر بغيره، ومن ثم فيمكن جمع العديد من المميزات في نمط مركب من مختلف الحيازات المزرعية، ولكن يبقى بعد هذا الجمع خلق التماسك بين هذه الأنماط المختلفة وتحقيق النفع المتبادل لما يمكن أن يقدمه كل منها للآخر دون منافسة تصل إلى حد الصراع المدمر. وهذا الشرط الأخير هو من أهم مهام تدخل الدولة ومراقبتها لمثل هذه المشروعات الوطنية العملاقة.

النموذج المقترح لنمط الحيازة في الأراضي الجديدة هو خليط من الإقطاعيات الخاصة (١٤٢٥ فدان) والمزارع التجارية (١٥٠ فدان)، والمزارع الصغيرة والمتوسطة (١٠-٢٠ فدان)[٤]، وذلك بنسبة ٣٤%، ١٤.٣%، ٥١.٧%. وهذا يعنى بوجه عام أن نصف الأراضي الزراعية الجديدة سيخصص للزراعة التجارية الضخمة ومتوسطة النطاق، والنصف الآخر سيخصص للزراعة العائلية صغيرة الحجم .

والقضية هنا أننا نمعن النظر وندقق من أجل تحقيق الجدارة والكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصدير من ناحية، وتمليك أكبر قاعدة ممكنة من السكان لتحقيق العدالة وخلق فرص العمل وإعادة التوزيع السكاني لتحقيق نوعية الحياة الأفضل من ناحية أخرى، وذلك من خلال مثل هذه الدراسات والتحليلات الحالية. ونقول ونهتم مثلا بقضية أن تغيير حجم المزارع المتوسطة من ١٥-٢٠ فدان إلى ٣٠ فدان مثلا سوف يترتب عليه تقليص حجم المنتفعين بمقدار السبع (١٤%) مثلا، وهو حوالي أكثر من ١١٤٠٠٠ مواطن في توشكي وحدها، ثم قد تصدر قرارات بتمليك ٣٠٠٠٠٠ فدان أي حوالي سبع، أي ١٤%،

[٤] بالرغم من أننا قد عرفنا المزرعة الصغيرة مسبقا على أنها أقل من عشرة أفدنة، والمزرعة المتوسطة على أنها حوالي ٣٠ فدان، إلا أننا حددنا هذين النوعين هنا في النموذج المقترح ما بين ١٠ إلى ٢٠ فدان، وذلك لأن الفرق بين درجة أفضلية هذين النوعين بسيط جدا حسب التقييم الكمي المذكور أعلاه حيث كانت درجة صلاحية المزارع الصغيرة ٥٥ درجة والمزارع المتوسطة ٥٦ درجة تقريبا. ولذلك فبدون تضحية تذكر في درجة الصلاحية قد اتجهنا لتصغير حجم المزارع المقترحة نسبيا لزيادة عدد المنتفعين.

من أرض توشكي لشخص أو شركة واحدة، فكأننا نقول لمثل هذه الدراسات ولمثل هؤلاء الدارسين "العلم له عالمه والسياسة لها عالمها الآخر." وهذا القول، إن صح، أمر لا يعقل فنحن جميعا ننتمي ونمتلك مجتمعا واحدا، والسفينة الغارقة لن ينجو منها الأغنياء دون الفقراء، والعلم قدر استطاعة البشر هو البحث عن الحق والحقيقة، والحق هو ناموس الخلق، ولولا الحق لفسدت السماوات والأرض.

النفع المتبادل والنموذج المختلط للحيازة المزرعية: إذا عدنا إلى قضية التباين وعلاقته بالتطور والتقدم ومثال الأميبا والإنسان، نجد أن هذا ينطبق على اختيارنا الحالي للنموذج المختلط للحيازة المزرعية. فبتطبيق المعايير الأربعة عشر المذكورة أعلاه عليه نجد أنه يتفوق على أعلى النماذج المدروسة أعلاه وهو نموذج المزارع التجارية، حيث بلغت درجة أفضلية النمط للنمط الحيازى المختلط ٨٥.٥% بينما كانت لنمط المزارع التجارية ٧٦.٣%، وهذا فرق معنوي للغاية يبين لنا مدى قوة ما سمي قديما بـــــ "قوة الهجين"، أو مزايا التفاعل والتكامل، أو أن "الكل لا يساوى مجموع الأجزاء"، أو غير ذلك من مصطلحات عديدة تعبر عن مزايا التعاون والتفاعل والتكامل بين مختلف القوى.

وفيما يلي نوضح جوانب النفع المتبادل هذه والتي ينطوي عليها النموذج المختلط:

١. يمثل توافر العمل المأجور عند المنتفعين من أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة بالنسبة للمزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة لاستغلال هذه العمالة في أوقات الذروة عند الزراعة والحصاد. ويجب بقدر الإمكان مراعاة أن يختلف التركيب المحصولي لكل من المزارع التجارية والإقطاعيات من ناحية، والمزارع الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى، وذلك حتى لا تقترن فترات الذروة العمالية بينهما، لأن المزارع الصغير لن يجد فرصة للاستئجار لدى المزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة، لأنه سيكون مشغولا بخدمة مزرعته الخاصة. وفى

حالة حدوث مثل هذا الاقتران سيفقد المزارع الصغير فرصة الحصول على دخل إضافي نتيجة عمله المأجور، كما يجد المزارع التجاري أو الإقطاعية نفسيهما في موقف يصعب عليهما الحصول على العمل المأجور.

٢. يمثل العمل المأجور بالنسبة للمزارع الصغير عند المزارع التجارية والإقطاعية فرصة تدريبية عملية دائمة، وتشجيعا دائما له لتبنى التقنيات الحديثة والأساليب الزراعية العصرية التي عادة ما تمارسها وتتبناها المزارع التجارية والشركات الزراعية الخاصة.

٣. يمكن استغلال المخلفات الزراعية لدى المزارع التجارية والإقطاعيات كعلف للإنتاج الحيواني لدى المزارع الصغير مما يحقق دخلا إضافيا للمزارع التجارية، ومما يشجع عامة على تنمية الثروة الحيوانية وربما لدى المزارع التجارية نفسها مما يحقق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني وما يؤدى إليه ذلك من تحسين التربة ومختلف المزايا الاقتصادية والبيئية.

٤. يؤدى نمط المزارع المختلطة إلى تنمية الشعور الجماعي لدى مختلف فئات المزارعين الصغار والمتوسطين والتجاريين والإقطاعيين بأنهم يشاركون في عملية بناء المجتمع الجديد بالأراضي الجديدة، كما يؤدى إلى خلق روح الأخوة والتعاون والعدالة والأمن الوطني.

٥. تستطيع المزارع التجارية والإقطاعيات التخصص في محاصيل حقلية أو خضرية أو فاكهية معينة، وتستطيع على أساسها إقامة المجمعات الزراعية الصناعية المتخصصة تبعا لنوع الإنتاج المتخصص، إلا أن هذه المجمعات في غير موسم المنتج المتخصص يمكن أن تستغل تنوع الإنتاج الزراعي الناتج عن تنوع النظم الحيازية والتراكيب المحصولية في المنطقة لتشغيل هذه المجمعات في تصنيع المنتجات المتوافرة نتيجة لهذا التنوع.

٦. في مقابل استفادة المزارعين التجاريين والإقطاعيات الخاصة من صغار المزارعين يمكن لهؤلاء المزارعين الكبار أن يساعدوا صغار المزارعين في تسويق منتجاتهم المماثلة في نفس القنوات التسويقية المتاحة لدى هؤلاء المزارعين الكبار، والتي

عادة ما تكون شبكة دولية ووكلاء دوليين، وبذلك يتمكن صغار المزارعين من الحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم على بوابات مزارعهم، ويدفعهم هذا أيضا إلى محاولة تحسين نوعية منتجاتهم وأساليب تعبئتها وتغليفها حتى تصلح للتصدير.

٧. يؤدى تباين النظم الحيازية المزرعية واختلاف نوعيات المزارعين واتحادهم جميعا في صورة اتحادات مصدرين أو تعاونيات إنتاجية أو تعاونيات تسويقية أو تعاونيات متخصصة أخرى إلى تقوية القدرة التفاوضية للمزارعين عموما وتحقيق مصالحهم أمام قوى الضغط الاقتصادية الأخرى سواء في المجالات الصناعية الأخرى أو الخدمية أو السياحية أو غير ذلك. وتعتبر هذه الميزة في غاية من الأهمية في عصر العولمة وسيطرة قوى السوق والانفتاح العالمي.

٨. يؤدى هذا النموذج المختلط بما فيه من صغار ومتوسطي المزارعين بل وحتى كبار المستثمرين إلى ضرورة عدم تخلى الدولة عن مشروع الزراعة والاستيطان في الأراضي الجديدة، لأن هذا أمر يتعلق بالدولة والمواطنين أجمعين والأمن الوطني بكافة جوانبه. والحقيقة التي مازالت تسطع حتى اليوم هي أن رأس المال الخاص "جبان" وحريص، ولن يقبل على هذا المشروع من له رغبات وطنية ونية خالصة لتنمية مصر وشعبها إلا إذا كان متأكدا من تحقيق مصلحته الخاصة وتحقيق أقصى ربح ممكن أمامه في السوق العالمية. ولا زالت كلمات أستاذنا ورائد العلوم الاجتماعية الزراعية ومؤسسها المرحوم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى تسطع حتى اليوم منذ أن قالها عام ١٩٧١م حين قال:

> "إن إقبال الشركات الإسهامية سيكون محدودا للغاية لأن القائمين بإدارتها يعلمون أن العمليات الاستصلاحية والاستزراعية تحتاج إلى تخطيط يوسف ومال قارون وعضلات شمشون وعمر نوح وصبر أيوب. وهذه مهام غير هينة لا يتحملها سوى المجتمع برمته متمثلا في دولته التي تمثلها حكومته من خلال شركاتها العامة وسائر أجهزتها المتخصصة."[٥]

[٥] مذكرات خاصة غير منشورة للمرحوم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى.

٩. تتمثل الميزة العظمى للنموذج المختلط للحيازة المزرعية في قدرته الفائقة على تنمية الموارد البشرية في الأراضي الجديدة. فبقدر ما نود لهذه الأراضي الجديدة أن تثمر عطاءً مادياً غذائياً أو كسائياً أو صناعياً أو تعدينياً فإننا نود لها أيضا أن تثمر عطاءً تنمويا بشريا. نود أن نرى فيها بشرا عصريين بمعارف واتجاهات وقدرات عصرية، ونود أن نرى فيها مجتمعات ريفية وحضرية مستديمة راقية ذاتية التطور والرقى، ونود أن نرى فيها سياسات وقدرات تنظيمية قادرة على الإبداع وقهر الصعاب وحل المعضلات الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

النمط المختلط للحيازة المزرعية كمشروع قومي لتنمية الموارد البشرية: إن النموذج المختلط للحيازة المزرعية في الأراضي الجديدة، بما يتضمنه من أعداد كبيرة من المنتفعين فلاحين كانوا أم خريجين أم مستثمرين، وبما يتضمنه من تكامل وتعاون وتبادل منفعة بين هذه الفئات المختلفة، وبما يتضمنه من تقنيات عالية تتوافر لدى المزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة، وبما يتضمنه من إشراف ورقابة وتدخل رشيد من جانب الدولة في مثل هذه المشروعات العملاقة، لا يمثل فقط مشاريع اقتصادية عملاقة، وإنما يمثل مشروعا قوميا للتنمية البشرية عامة بمحاورها السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المبينة أعلاه، كما يتضح من النقاط التالية:

أولا: العائد السيكولوجي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد السيكولوجية التالية:

١. تقوية الدافع الإنجاز لدى ما يقرب من مليون مواطن ريفي في الأراضي المصرية الجديدة نتيجة معايشة صغار المزارعين مع كبارهم وتفاعلهم معهم ومشاهدتهم لإنجازاتهم، وبالتالي ترتفع طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية Rising expectations، وبالتالي نحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه ديفيد

ماكليلاند David McClelland في دراسته الشهيرة "المجتمع المنجز" The Achieving Society، ألا وهو تقوية الدافع الإنجاز لدى الإنسان.

٢. تنمية قدرة التقمص الوجداني Sympathy، أو القدرة على اتخاذ دور الآخرين Taking the role of others، وبالتالي القدرة على التسامح وتحمل الاختلافات Tolerance. إن التعايش بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في نموذج المزارع المختلطة بما يتكون معها من مجتمع خدمي يضم مختلف الفئات والوظائف الاجتماعية يخلق لدى المواطنين القدرة على بناء المجتمع الشامل الذي يتسع لجميع الملل والثقافات الفرعية في ظل سيادة المنطق والقانون والأخلاق مما يقضي على صور التطرف المختلفة ويقتلعها من جذورها. إن تنمية قدرة التقمص الوجداني تحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه دانيال ليرنر Danial Lerner في دراسته الشهيرة "نهاية المجتمع التقليدي" The Passing of Traditional Society.

٣. تنمية ملكات الابتكار والتجديد Innovation، فالحياة المختلطة، والتباين الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي يشجعون، بل ويدفعون المواطن إلى تبنى الجديد من التقنيات الزراعية الإنتاجية والاستهلاكية، وعندما يقترن ذلك بنمو الدوافع الإنجازية تنمو أيضا ملكات الابتكار والتجديد. وبتنمية ملكات الابتكار والتجديد نحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه الاقتصادي الشهير إيفيريت هيجن Everett E. Hagen في كتابه "حول نظرية التغير الاجتماعي" On the Theory of Social Change.

٤. الارتضاء النفسي وتنمية الانتماء الجماعي، نتيجة للمكاسب النفسية السابقة يشعر المواطن بالارتضاء النفسي وارتفاع الروح المعنوية والرضا عن المجتمع المحلى والانتماء له مما يساعد على التعاون والترابط المجتمعي اللذين يعتبرا جزءاً من العوائد الاجتماعية.

ثانيا: العائد الاجتماعي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد الاجتماعية التالية:

١. التعلم والتدريب المستمر، إذ يمثل المزارعون التجاريون والإقطاعيات الخاصة مدارس غير رسمية يتعلم من خلالها صغار المزارعين ومتوسطوهم التقنيات والأساليب المزرعية الحديثة. وهذا نوع من التدريب الطبيعي يحدث بمجرد التفاعل والاختلاط بين مختلف فئات المزارعين في الأراضي الجديدة دون تكاليف منظورة أو مخططة.
٢. تنمية العمالة المهاجرة، حيث أن تحول الآلاف من المزارعين والخريجين والمستثمرين من مواقع العطالة إلى مواقع الإنتاج في الأراضي الجديدة يعتبر استغلالا أفضل للعمالة، وهذا التشغيل في حد ذاته يمثل تنميةً للعنصر البشرى والموارد البشرية بما يترتب على هذا التشغيل من تنمية في المعارف والاتجاهات والقدرات.
٣. تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والحمولة السكانية، فالآمال تنعقد على الأراضي الجديدة ومشاريعها العملاقة التي ينتظر في عام ٢٠٢٠م أن يعيش المجتمع المصري على حوالي ٢٥% من مساحة مصر بدلا من ٥% حاليا.
٤. تنمية العمل الجمعي والمنظمي والمؤسسي، حيث تشجع المكاسب السيكولوجية السابقة على تعزيز قدرات العون الذاتي Self-help efforts لدى المستوطنين الجدد في الأراضي الجديدة. ويعتبر هذا إنجازا كبيرا بالنسبة لتنمية الموارد البشرية، لأن تنمية قدرات العون الذاتي تمكن المزارعين في ظل تباينهم الإنتاجي واختلاف تراكيبهم المحصولية على إنشاء اتحادات المنتجين النوعية لمختلف المحاصيل الزراعية، كما يتمكنون من إنشاء التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الطوعية والجمعيات الأهلية والمشاركة الشعبية لتقوية مجتمعهم المدني مما يساعد كل ذلك على تقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية في المجتمعات الجديدة.
٥. تنمية التماسك الاجتماعي والترابط المجتمعي المحلى، نتيجة للمكاسب السيكولوجية والاجتماعية السابقة يتحقق المزيد من الاعتماد المتبادل بين

مختلف فئات المزارعين وغير الزراعيين مما ينمى التماسك العضوي Organic solidarity للمجتمع المحلى.

ثالثا: العائد الاقتصادي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد الاقتصادية التالية:

١. الرشادة الاقتصادية، Economic rationality يؤدى اختلاف النظم المزرعية في النموذج المختلط إلى إمكانية تنويع الأنشطة والمنتجات الزراعية، ومن ثم تحقيق المرونة في عرض السلع الزراعية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير. هذا ويمثل النموذج المختلط تجسيدا حيا للنظرة الاقتصادية الشاملة التي تهتم بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية العائدة على المجتمع والاقتصاد الوطني كله، وليس مجرد النظرة الجزئية التي تركز فقط، أو بصورة أساسية، على المزرعة وعلى مدخلاتها ومنتجاتها. هذا ولا زالت النقاط الخاصة التالية تمثل صورا مختلفة من الرشادة الاقتصادية.

٢. التوازن بين صيانة الموارد واستغلالها، وذلك بمعنى أن النموذج المختلط يعمل على صيانة الموارد والحفاظ عليها. والسبب الأساسي في ذلك هو عدم سيطرة المزارع الإقطاعية الضخمة في التركيبة المزرعية المختلطة لهذا النموذج. فالإقطاعيات الضخمة معروفة بالاستغلال الجارف للموارد الزراعية، وذلك من ناحية زيادة استهلاك مياه الري، وزيادة استخدام المبيدات والهرمونات والكهرباء والاستغلال الأرعن للآبار الجوفية أو السطحية مما يؤدى إلى سرعة نضوبها. وربما تذكرنا مثل هذه الزراعة في بعض دول الخليج بهذه المثالب الخطيرة، مما اضطر بعض هذه الدول إلى الرجوع عنها والحد منها بدرجة كبيرة وصلت إلى الاكتفاء بحوالي خمس المساحات المزروعة بها فقط.

٣. الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، وذلك لأن النموذج المختلط يستلزم التزام الحكومة بتوفير الخدمات والمرافق الأساسية وخاصة لأصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة والتجارية بصورة أساسية،

كما يستلزم إشراف الحكومة على علاقة النفع المتبادل بين مختلف المنتفعين من صغار وكبار المزارعين والإقطاعيات الكبيرة وتشجيع العلاقة التعاونية التكافلية بينهم. هذا بالإضافة إلى استمرار إشراف الحكومة على المنظمات الأهلية تبعا لقانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة الجديد.

٤. تمكن الجماهير الريفية من رأس المال، وذلك لأن ٦٦% من الأراضي الزراعية الجديدة في ظل النموذج المختلط ستتاح لصغار ومتوسطي المزارعين مما يسمح بتمكن أعداد كبيرة من المواطنين الريفيين من الأرض الزراعية ومياه الري والخدمات والمرافق المتاحة الأخرى.

٥. عدالة توزيع العائد الزراعي، وهذه نقطة اقتصادية وإن كانت اجتماعية وسياسية في المقام الأول حيث تمثل قاعدة أساسية للسلام والأمن الاجتماعي السياسي الوطني، وهى تترتب بطبيعة الحال على تمكن أعداد كبيرة من نسبة كبيرة من الموارد الزراعية المتاحة.

رابعا: العائد السياسي: تهيئ العوائد السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العوائد السياسية المتمثلة في تنمية الشعور بالانتماء الوطني ومن ثم المشاركة السياسية، والشعور بالديموقراطية والإقبال على ممارستها، وتحقيق التأمين الإنساني ضد الجوع والمرض والجريمة والقهر المترتب على تمكن الجماهير من رأس المال الزراعي بأعداد كبيرة. هذا ويحقق ذلك أيضا توسيعاً لنطاق الاختيارات أمام المنتفعين.

خامسا: العائد الثقافي: يحقق النموذج المختلط للحيازة المزرعية فرصة لاختلاط الفئات المختلفة من الفلاحين والخريجين والمستثمرين، حيث يؤدى التفاعل بينهم إلى اتساع الآفاق العقلية Mental horizons لمختلف هذه الفئات وخاصة من لم يحظ منهم بقدور كافية من التعليم والخبرة الحياتية. وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى تنمية مستوى الانفتاح الثقافي Cultural openness والعقلية العالمية Cosmopolitaness لمختلف فئات المنتفعين، وهى خصائص يعتبرها دانيال ليرنر من أهم مقتضيات التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات العصرية. هذا

ويؤدى النموذج المختلط إلى تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية مما يقلل من المتناقضات الثقافية المترتبة على تقاطب الثروة وتباعد الطبقات الاجتماعية.

الخلاصة والمرئيات السياساتية: لقد انطلقت الإرادة السياسية بحماس قوى، ربما لم تتعدى قوته إلا قوة الإرادة السياسية التي أطلقت حرب أكتوبر العظيمة، لتتخذ قرار غزو الصحراء والخروج عن الوادي الضيق لتشغل مصر ٢٥% من مساحتها عام ٢٠١٧ بدلا من انحصار شعبها في ٤% من مساحتها حاليا[٦]. وقد حددت الدولة حوالي ٨% من استثمارات غزو الصحراء إلى الزراعة كما هو الحال في مشروع توشكي[٧]. وإذا كان الهدف الأساسي من هذه الانطلاقة هو الانفراج السكاني على ربع مساحة مصر، وبالتالي تمثل قضية بناء المجتمعات السكانية الجديدة جوهر أهداف هذه الانطلاقة، فمن الواجب إذن إعطاء النقطتين التاليتين أهمية سياسية خاصة:

١. نوعية الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على توطين السكان وتشغيلهم وبناء المجتمعات الجديدة[٨].

---

[٦] تتمثل المشاريع الزراعية الجارية في تنمية ١.٣ مليون فدان في الوادي والدلتا و ٠.٤ مليون فدان في سيناء و ٠.٣ مليون فدان في الساحل الشمالي الغربي و ٠.٢ مليون فدان في شرق لعوينات و ٠.١٥ مليون فدان في الواحات الجنوبية و ٠.١٥ مليون فدان على شواطئ بحيرة ناصر كل هذا بالإضافة إلى مشروع توشكي العملاق الذي يأمل في استزراع ٠.٥ مليون فدان ليكون المجموع ٣ مليون فدان. (راجع محمود شريف (دكتور)، مرجع سبق ذكره.)

[7] See : M. R. El-Amir and G. M. Siam, "the role of agribusiness in the development of Southern Egypt," a paper presented to the Conference on "the agricultural development of Southern Valley Region: Planning horizons and implementation challenges," held in the Egyptian Center for Agriculture, Cairo, 2-3 November, 1997. (Cited in Sherif, M., *op. cit.* p. 27.

[٨] يوجه إلى الصناعة والتعدين ٢٧% من الاستثمارات في توشكي، و ٣١% إلى الإنشاء والتعمير، و ١٧% إلى السياحة، و ١٧% إلى البنية الأساسية، و ٨% إلى الزراعة. (أنظر المرجع السابق.) هل تمتص الصناعة والتعدين ٣.٤ ضعفا من السكان قدر ما تمتصه الزراعة؟ وهل يمتص الإنشاء والتعمير أربعة

٢. أنماط الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي داخل قطاع الزراعة من حيث سعتها الاستيطانية أيضا.

وانطلاقا من هذا التوجه لو أخذنا مشروع توشكي على سبيل المثال حيث تهدف الحكومة في مرحلته الأولى إلى استزراع ٥٠٠ ألف فدان من الأراضي الجيدة المسطحة الصالحة لزراعة كثير من المحاصيل، ثم لو نظرنا إلى ما تم التعاقد عليه في بداية المشروع فعلا مع شركة المملكة للتنمية الزراعية وشرائها حوالي ٤٠٣ ألف فدان منها ١٠٠ ألف فدان ستخصص للزراعة، بالإضافة إلى قيام مجموعة من المستثمرين الكويتيين بشراء ٢٤٠ ألف فدان ستخصص منها ٩٦ ألف للزراعة، بالإضافة إلى اهتمام دولة الإمارات أيضا بمثل هذه الاستثمارات بالإضافة أيضا إلى اهتمام المستثمرين المصريين الكبار بمثل هذه الاستثمارات الضخمة كما ذكرنا سابقا، وبالتالي فقد ذهب بالفعل لجهتين فقط ٤٠% من المساحة المستهدفة في توشكي، فماذا سيتبقى للمزارعين أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة والتجارية بعد بيع هذه الإقطاعيات الضخمة والاستجابة لمطالب طابور كبار المستثمرين هؤلاء؟ وبالتالي فكيف يمكن نشر السكان والخروج من الوادي الضيق وزحامه، ثم من المستفيد من هذه الانطلاقة العظمى؟ والسؤال هنا لا يختص بتوشكى وحدها ولكنه يختص بالثلاثة ملايين فدان في كافة الأراضي الجديدة. ومن ثم فنحن نتساءل هنا عن النمط الأفضل والاختيار الأنسب من أنماط الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي في الأراضي الجديدة في ظل انطلاقة مصر لغزو الصحراء.

لقد عرضنا لستة من أنماط الحيازة المزرعية ومميزاتها وعيوبها. هذه الأنماط هي المزرعة الصغيرة (حتى ٨ فدان)، والمزرعة العائلية المتوسطة (٤٠ فدان)، والمزرعة الحكومية أو العامة، والمزرعة التجارية (١٤٥-١٧٠فدان)، والإقطاعية الخاصة

أضعاف الزراعة من السكان؟ وهل تمتص السياحة ضعف الزراعة من السكان، وكذلك البنية الأساسية؟ أسئلة تستحق التدبر والتفكير.

أو التعاونية (أكثر من ١٥٠٠ فدان)، والنموذج المختلط من الإقطاعيات الخاصة والمزارع العائلية والتجارية. وقد قمنا بالتقييم الموضوعي الموزون لحيوية هذه النظم على أساس الأربعة عشر معيارا التالية:

١	الحيوية البنيانية للنمط الحيازى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى).
٢	قدرة النمط الحيازى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.
٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.
٦	خلق فرص العمل.
٧	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.
٨	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.
٩	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.
١٠	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.
١١	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.
١٢	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الآلات الزراعية.
١٣	مستوى الحافز الفردي.
١٤	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.

وكانت نتيجة التقييم الكمي الموزون لهذه الأنماط تبعا للمعايير السابقة كما يلي:

النمط الحيازي	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
أفضلية النمط الحيازى كنسبة مئوية	%٦٩.٨	%٧١.٨	%٦٠.٤	%٧٦,٣	%٧٥.٤	%٨٥.٥

وهكذا تتضح سيادة النمط الحيازي المختلط وامتيازه على جميع الأنماط الأخرى بدرجة ملحوظة. وقد عرضا لتفصيل مبررات ومزايا هذا النموذج والنفع المتبادل بين صغار المزارعين وكبار المستثمرين الزراعيين في هذا النموذج. ويمثل النموذج

الحيازي المزرعي المقترح خليطا من الإقطاعيات الخاصة (١٤٢٥ فدان[٩]) والمزارع التجارية (١٥٠ فدان)، والمزارع الصغيرة والمتوسطة (١٠ ، ١٥، ٢٠ فدان)، وذلك بنسبة ٣٤%، ١٤.٣%، ٥١.٧%[١٠]. وهذا يعنى بوجه عام أن نصف الأراضي الزراعية الجديدة سيخصص للزراعة الصغيرة والمتوسطة، والنصف الآخر سيخصص للزراعة التجارية والإقطاعية الضخمة. وتتمثل القرى الاستيطانية في قرى تابعة Satellite villages يتجمع أربعة منها في قرى رئيسية Main villages ثم يتجمع الأربع منها بدورها في قرى مركزية Central villages. هذا وتشمل القرية التابعة ١٠٠٠ نسمة و ٤٢٠٠ فدان، وتشمل القرية الرئيسية (أربع قرى تابعة) ٤٠٠٠ نسمة و ١٦٨٠٠ فدان، وتشمل القرية المركزية (أربع قرى رئيسية) ١٦٠٠٠ نسمة و ٦٧٢٠٠ فدان.

والآن يأتي السؤال التالي: بناءً على هذا النموذج المقترح، ما هو عدد السكان الذين يمكن أن تستوعبها الثلاثة ملايين فدان من الأراضي الجديدة المزمع استزراعها في الصحارى المصرية؟

دعنا نستبعد الخدمات مؤقتا وننظر إلى الموارد البشرية (السكان) العاملين في المزارع فقط. نحن لدينا ٣ مليون فدان. القرية التابعة فيها ١٤٥ مزرعة صغيرة ومتوسطة يمكن أن تستوعب حوالي ٧٢٥ نسمة بافتراض أن المزرعة يمتلكها أسرة مكونة من خمسة أفراد. والقرية التابعة أيضا فيها أربع مزارع تجارية ومزرعة إقطاعية نفترض أنها تستوعب ٧٥ فردا (أربع أسر تكون عشرين نسمة للمزارع التجارية و ٥٥ فردا للمزرعة الإقطاعية). وعلما بأن الثلاثة ملايين فدان نصفها مزارع صغيرة ومتوسطة (مليون ونصف)، والنصف الآخر مزارع تجارية وإقطاعية، فهنا يمكن للثلاثة ملايين أن تستوعب الآتي:

نحن لدينا ٧١٤ قرية تابعة X ٧٢٥ نسمة (سكان المزارع الصغيرة والمتوسطة) =٥١٧٦٥٠ نسمة.

---

[٩] هذه الأرقام تقريبية وقد أملتها الرسومات الهندسية.

[١٠] لقد علم المؤلف مؤخرا أن هذه النسب تتفق إلى حد كبير مع النسب المقترحة في تخطيط مشروع سيناء.

بالإضافة إلى ٧١٤ X ٧٥ (سكان المزارع التجارية والإقطاعية) = ٥٣٥٥٠ نسمة.
ويكون مجموع السكان المستوعبين عدا الخدمات = ٥٧١٢٠٠ نسمة.
وبإضافة ٢٥% خدمات يكون جميع السكان المستوعبين في الأراضي الزراعية الجديدة = ٧١٤٠٠٠ نسمة.

ولو اعتقد البعض أن المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الخيار الأفضل لغرض الانتشار السكاني فيمكن أن تستوعب الأراضي الجديدة حينئذ (٥١٧٦٥٠ X ٢)، أي مليون نسمة تقريبا عدا الخدمات.

هذا ولو علا صوت الاقتصاديين الباحثين عن الربح فقط، والإنتاج فقط، بصرف النظر عن المعايير الاجتماعية والبيئية والأمنية ومعايير الاستدامة، وزرعت هذه الأراضي كلها بالمزارع التجارية والإقطاعية لاستوعبت ١٠٧ ألف نسمة فقط عدا الخدمات.

ومن ثم فكان النموذج المختلط المقترح هو الوسط، وهو الذي قد أوضح البحث أنه القادر على تنمية الموارد البشرية الريفية والحفاظ على الموارد البيئية في نفس الوقت.

وإذا علمنا أن الزراعة تستوعب حوالي ٣٣% من القوة العاملة، والخدمات حوالي ٢٦%، والصناعة حوالي ١٤%، وأننا قد استدخلنا في تقديراتنا السابقة الخدمات داخل القرى نفسها، فإنه يمكن للصناعة أن تضيف حوالي ٣٠٢٩٠٩ نسمة أيضا ليصبح مجموع المستوعب بالزراعة والصناعة والخدمات في الأراضي الجديدة حوالي مليون و سبعة عشر ألف نسمة، وذلك في النموذج المختلط الذي تقترحه هذه الدراسة.

ثم ماذا يمكن أن تضيفه السياحة والتعدين من الاستيعاب السكاني؟ ليس بالكثير بكل تأكيد.

ولكن هل تعتبر المليون نسمة هذه إنجازا استراتيجيا مرضيا لنشر السكان في الأراضي الجديدة عام ٢٠١٧ لو سارت الأمور على خير ما يمكن توقعه؟ أعتقد أننا جميعا نشك في ذلك.

إن نشر السكان في الأراضي الجديدة بصورة فعالة تخفف بالفعل من كابوس الزحام الذي يزداد بلا هوادة في أحشاء الوادي والدلتا لن يتحقق إلا من خلال إجراءات أكثر جذرية من مجرد التنمية الزراعية والصناعية المرافقة في الثلاثة ملايين فدان المأمول استزراعها. لابد لهذه الإجراءات أن تحرك قدرا كبيرا من الملايين الخمسة السبعين في عمق الصحراء. هذه الإجراءات لابد أن تشمل "سياسة الفك والنقل والتركيب"، مثل نقل جامعة الإسكندرية مثلا إلى عمق الصحراء المجاورة، واستغلال موارد البيع *الرشيد* لمرافقها بمدينة الإسكندرية في بناء ما هو أفضل منها في الصحراء، حيث ستتخلص الإسكندرية من حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وكذلك جامعة القاهرة وغيرها بنفس المنطق رغما عن أنف المعارضين المنتفعين المدمنين لحياة الزحام والبيئة الملوثة. هذا فقط على سبيل المثال، والأمر ينطبق كذلك على الوزارات والمصالح الحكومية والمصانع وغير ذلك من إبداعات سياسة الفك والتركيب. كما يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تحديد أقاليم اقتصادية اجتماعية ودعم اللامركزية وإطلاق العنان للمحافظات والأقاليم تتنافس في التنمية في ظل تقييم ورقابة الدولة ودعمها الفني والعلمي، وإطلاق العنان للحكم المحلى الحقيقي بكل سلطاته وإمكاناته. وفى هذا المقام لا يفوتنا الإشارة إلى المقومات الهائلة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية القومية الأكيدة التي تترتب على النظر إلى سيناء وعمرانها بصورة خاصة، لأنها بيئة تعادل مساحتها ثلاثة أمثال مساحة الدلتا، يتوق إليها صغار وكبار المستثمرين لمناخها المعتدل، وتربتها الأفضل، وقربها النسبي لامتداد المرافق والخدمات، وتنوع بيئتها ومقوماتها الاقتصادية، وقيمتها السياحية والأمنية والروحية.

القضية إذن ليست بسيطة ولا يمكن أن تحل من خلال اختيار النمط الأفضل للحيازة المزرعية في الأراضي الجديدة فقط، ولكننا نحذر فقط من مخاطر اختيار المزارع الصغيرة وما يتبعها من تورط الحكومة في مصاريف لا تقوى عليها، وهذا أمر تدركه الحكومة جيدا ولا خوف منه، كما نحذر أيضا من كارثة الاستسلام للتكنولوجيا العالية والزراعة الطاحونية الضخمة، ووعود كبار المستثمرين المعسولة، ونصائح الاقتصاديين المبهورين بسحر الإنتاج والربح واقتصاديات السعة، وتسليم موارد الدولة وممتلكات أجيال المستقبل لحفنة من المغامرين الذين يترعون حلو القشد، ويهربون لمراعٍ أخرى في دول أخرى، تاركين وراءهم مرارة الشرش للبؤساء الذين عاشوا على أمل انسياب الفيض من النعم عليهم، ذلك الفيض الذي وعدهم بها الفكر الرأسمالي الشيطاني. وما علينا إلا أن نتعظ من خبرات الآخرين. وما هو الحل إذن؟ في كلمة "هو في التنمية الصحيحة والتخطيط الاستراتيجي الصحيح للأمن القومي[١١]"

[١١] للنظر في بعض القضايا الرئيسية للتنمية الصحيحة يمكن الرجوع إلى مرجع المؤلف بعنوان *"التنمية في خدمة الأمن القومي: الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان،"* الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م.

المراجع

جامع، محمد نبيل (دكتور)، وآخرون، *التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، والمرئيات التنفيذية التنموية، الجزء الأول*، التقرير الرئيسى، القاهرة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.

حيدر، فاروق عباس (دكتور مهندس) ، *تخطيط المدن والقرى*، الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف، ١٩٩٤، ص ص ١٣٣-١٤٣.

الزلاقى، محمد منير (دكتور) وآخرون، *المقتصد والمجتمع الزراى والسماكى العربى: الموارد الزراعية والسماكية القومة العربية*،الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦.

الزلاقي، محمد منير (دكتور)، المجتمع الريفي: معالم رئيسية في المنوال المجتمعي الريفي المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٥٨.

هلول، فتح الله سعد (دكتور) وآخرون، *تنظيم المجتمع الريفي المحلي*، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨.

Arensberg, Conrad M. "The community study method," *American Journal of Sociology*, LX, September, 1954, 110.

Blackwell, Gordon W. "A theoretical framework for sociological research in community organization," *Social Forces,* 33 (October), 1954, 57-64.

Brunner, Edmund and Wilbert C. Hollenbeck. *American Society: Urban and Rural Patterns.* New York: Harper and Row & Brothers, 1955: 159, 163.

Davis, Kingsley. *Human Society.* New York: the MacMillan Company, 1949: 312, 315.

Elliott, Mabel A. and Francis E. Merrill. *Social Disorganization*. New York: Harper and Row, 1961, P. 457.

Green, Helen D. *Social Work Practice in community Organization.* New York: Whiteside and Morrow Press, 1954, 28.

Hawley, Amos H. *Human Ecology: A Theory of Community Structure.* New York: The Ronald Press, 1950: 257-258.

Hieronymus, Robert E. *Balancing Country Life.* New York: Association Press, 1917. P. 60.

Hillery Jr. George A. "Definitions of Community: areas of agreement, *Rural Sociology*, 20 (June), 1955, 111-123.

Hollingshead, August B., "community research: Development and present condition," *American Sociological Review*, 13 (April), 1948: 136-156.

MacIver, Robert M. *Community: A Sociological Study.* London: MacMillan and Company Ltd. 1928: 22-23.

Morgan, Arthur E. *The Small Community: Foundations of Democratic Life.* New York: Harper and Brothers, 1942, p. 20.

Park, Robert A. and Ernest W. Burgess. *Introduction to the Science of Sociology.* Chicago: University of Chicago Press, 1921. P. 161.

Poston, Richard Waverly. *Democracy in You: A Guide to Citizen Action.* New York: Harper & Brothers, 1953: 15-16.

Sorokin, P., C. C. Zimmerman and J. Galpin. *Systematic Source Book in Rural Sociology,Vol. 1.*Minneapolis: University of Minnesota Press,1929: pp. 273-287.

Steiner, Jesse F. *Community Organization*. New York: Century, rev. edition, 1930, p. 20.

Stroup, Herbert Hewitt. *Community Welfare Organization*. New York: Harper and Brothers, 1952. P. 9.

Warner, W. Lloyd and Paul S. Lunt, *The Social Life of Modern Community* (New Haven: Yale University Press, 1941), P.82.

Wirth, Louis, "urbanism as a way of life," *American Journal of Sociology*, 44 (July), 1938.